

وتابع الضاهر بالقول إنّه بعد خروج جعجع من السجن بقيت العلاقة معه جيدة لغاية ربيع عام ٢٠٠٦، وخلال هذه الفترة، تدرّج جعجع من التذمّر من السياسة العامة للأخبار والبرامج السياسية في المحطة، لا سيّما لجهة استقبال خصوم له، إلى المطالبة بملكية التلفزيون وصولاً إلى شهر مطلب الملكية في حال عدم أخذ المدعى عليه بالسياسة العامة لجعجع، وتهديد هذا الأخير له بالمطالبة بملكية التلفزيون في حال عدم التماهي معه سياسياً، وهذا ما تمّ بموجب الدعوى الراهنة، أمّا بالنسبة لما نُسب إليه لجهة قيامه بعد إنذار ٢٠٠٦/١٢/٢٨ ببيع أسهمه في شركة "داكوم هولدينغ" وفي شركة "كايل فيجيون"، فإنه يعتبر ما نسب إليه لهذه الناحية "سخيفاً"، لا سيّما أنه قام بهذا الأمر بقيمة أسهم لا تتجاوز العشرين ألف د.أ. تبعاً لعدم استحصاله مع شريكه أنطوان شويري على رخصة من قبل CABLE VISION للبيت المرّمز، وإنّه في الإجتماعات الحاصلة إثر نشوب الخلاف مع جعجع أعاد ما حصل خلال عام ١٩٩٢ من تفرغ عن ملكية التلفزيون بأكمله من جعجع له، ولم تنجح مساعي الوساطة كونه كان يريد الفصل بين إدارة التلفزيون وأي شخص سياسي بينما كانت القوات اللبنانية تريد إيجاد نوع من تعامل مشترك بينها وبينه، الأمر الذي رفضه لمصلحة المؤسسة الإعلامية، وإنّه في أوائل عام ٢٠٠٦ دخل أنطوان الشويري على خطّ الوساطة بينه وبين جعجع، وتبلور مشروع حيّ لم يتم توقيعه، قوامه أن يتنازل هو عن ١٥% من مجمل أسهمه البالغة ٥١% للقوات اللبنانية دون مقابل، بالإضافة إلى ترك أمور الإدارة له، وبالمقابل تتعهد القوات اللبنانية بعدم التدخل في أمور الإدارة وفي حال تفرغ هو عن أسهمه، وتفوضه التفرغ عن أسهمها أيضاً ضمن عملية واحدة، وتمثل البند الأخير من العرض بأن الإتفاق على شؤون الأخبار والبرامج السياسية في المحطة يجري ضمن إتفاق حصري بينه وبين جعجع، وإن الشويري أبلغه موافقة جعجع على العرض إلا أن المدعى عليه رفضه بسبب بنده الأخير.

وأكد الضاهر على أنّ بقرادوني قد أعاد إليه أصل كتاب الضد ضمن ملف كامل خلال عام ١٩٩٢ بعد إتمام عملية البيع للمحطة، إلا أنّه لم يعثر عليه عندما بحث عنه بعد الإدعاء المسوق من حزب الكتائب في عام ١٩٩٤، ولم يجده لغاية تاريخه، وعلى أنه لم يكن يتمتع بأية صفة تنظيمية بل مجرد صفة تطوعية في تنظيم القوات اللبنانية، وأنه وخلال عام ١٩٩٣، قرّر جعجع تعيينه رئيساً للهيئة الإعلامية في ميليشيا القوات اللبنانية، إلا أنّه لم يمارس هذه المهمة مطلقاً، وإنّه قد أنكر أمام قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان وجود ورقة ضدّ بحوزته، وذلك في دعوى حزب الكتائب اللبنانية، بسبب الظروف السياسية التي كانت سائدة حينها والتي كانت ستؤدي في حال العلم بورقة الضدّ بإثبات علاقة القوات اللبنانية بالتلفزيون وبالتحديد شركة LBC، مما كان سيفتح المجال لوضع اليد على التلفزيون، وأنّ الكتائب بادرت لاحقاً إلى

إبراز صورة عن ورقة الضد وجرت مطالبتها بإبراز الأصل، إلا أنّها عجزت عن الأمر، كون الأصل موجوداً بجزائه، وأنّه لا يعرف مدى استعادة توما والبستاني لأصل ورقتي الضد الموقعتين منهما، وصرّح، بعدما أبرز وكيل المدعية أوراق الضد الثلاث الأصلية، ولدى سؤاله عن رأيه بخصوص حيازة المدعية لأصل تلك الأوراق، بأنّه يجد الأمر رائعاً وعظيماً أن تحتفظ القوات بهذه المستندات التي ربما استلمها من بقرادوني، وبأنّه يجب سؤال الأخير عن الأمر، وبأنّ الملف الذي استلمه من بقرادوني ربما لم يكن يحوي أصل ورقة الضد العائدة له رغم أنه دقق في محتوياته.

وأوضح الضاهر أنّ الجيش قد داهم المبنى القديم للتلفزيون في صيف عام ١٩٩٢، وبعد حصول التفرغ، بالنظر لعدم شرعية الإشغال، وعلى أثر إخراجهم من المبنى القديم اتصل بجمع للمساعدة، فأمن له الأخير المركز الحالي في أدما الذي كان تابعاً للصندوق الوطني ولاحقاً تمّ شراء قطعة الأرض في أدما من مالكةها، وأنّه خلال عملية التفرغ حصل فائض بقيمة مئة ألف دولار أميركي ونيف جرى تنظيم شيك بها لمصلحة LBC من قبل LBCI، وأدخل الشيك في حساب الأولى، وبالخبرة الفنية يمكن معرفة ماله.

وأفاد الضاهر بأن LBCI تستعمل لغاية تاريخه أرضاً في محلة البوار كمستودع، وهذا العقار مسجل إما باسم شركة الأسمر أو باسم شخص تابع لتلك الشركة. وأكد حصول اجتماع خلال عام ١٩٩٣ بينه وبين المدعو محمد جاسم الصقر، وهو كويتي الجنسية، وبحضور شخص يدعى حكمت نويهض والخبير الإقتصادي مروان اسكندر، وتمحور الاجتماع حول أمر البث الفضائي وبيع جزء من مكتبة الأفلام، كما أكد وصول التلفزيون إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، إلا أنّ عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ كانا سيئين جداً بسبب الظروف الأمنية، واستمر الوضع سيئاً لغاية تاريخ التفرغ الذي تمّ مع جمع ولم يكرس خطياً مع فؤاد مالك الذي كان رئيساً للحزب المرخص لأن جمع كان يعتبر الأخير رئيساً ظاهرياً للحزب.

وأوضح الضاهر أنّ الوضع المالي للتلفزيون، خلال عام ١٩٨٨ فقط، قد تحسن بشكل كبير بحيث استطاع التلفزيون الإستغناء في هذه السنة فقط عن التمويل المالي من الصندوق الوطني للقوات اللبنانية، بحيث إنّ مداخيل التلفزيون مضافاً إليها قروض المصارف أدت إلى نوع من التوازن المالي، ودون أن يصل التلفزيون إلى حالة الوفرة، فالحروب الحاصلة في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ أدت مجدداً إلى وقوع التلفزيون في خسارة مالية، وأنّه في أواسط عام ١٩٩١ كان التلفزيون يزرع تحت وطأة مطالبات ومتوجبات بحوالي ١١ مليون دولار أميركي، لا سيّما على أثر توقف الصندوق الوطني للقوات عن العمل، ويمكن تجزئة المبلغ المذكور كالآتي: ثلاثة ملايين دولار أميركي كديون وقروض للمصارف، ومبلغ مماثل للموردين، ودين بقيمة خمسة

ملايين دولار أميركي للقوات اللبنانية، يضاف إليه مبلغ ثلاثة ملايين دولار أميركي كبديل  
تجهيزات ومعدات للإستثمار وذلك للإنتقال من موجة VHF للبت إلى موجة UHF تبعاً  
للدعوى المقامة من تلفزيون لبنان بوجه المحطة.

وأضاف الضاهر أن جمع جمع قد تنازل عن ملكية التلفزيون له مقابل معالجته أمر كل المترتبات  
والتوجبات على التلفزيون، والتي تبلغ حوالي ١١ مليون دولار أميركي بما فيها دين القوات،  
وأوضح أنّ دين القوات البالغ حوالي خمسة ملايين دولار أميركي يشمل مساهمات الصندوق  
الوطني المالية في التلفزيون مضافاً إليها ثمن العقار والمبنى في أدماء بالإضافة إلى عقاري فتقا وعقار  
البوار، وأنّه، ومنذ دخوله في مفاوضات مع القوات اللبنانية خلال عام ١٩٩١، تمكن لغاية  
حزيران ١٩٩٢، من تسديد إجمالي ديون القوات اللبنانية المالية منها المتأتية من مساهمة  
الصندوق، وذلك من مدخول التلفزيون، وبعد إبرام التفرغ مع جمع عام ١٩٩٢، أضيفت  
إلى الديون النقدية أثمان العقارات المشار إليها سابقاً، مع الإشارة إلى أن تسديد هذه الديون  
النقدية تمّ بعدما توصل إلى جدولة ديونه مع المصارف ورفع سقف الإقتراض مما أدى إلى ضخ  
سيولة إضافية من المصارف للتلفزيون جرى استعمالها في تسكير دين القوات، وأنّ أثمان  
العقارات جرى تسديدها على دفعات منذ أواسط عام ١٩٩٢ لغاية عام ١٩٩٥ بموجب  
شيكات صادرة من حساب مصرفي عائد لشركة LBCI لأمر أشخاص كانوا يعملون في  
الصندوق الوطني ومنهم جورج أنطون ورجا الراسي، وعندما انتهى من تسديد ثمن العقارات، لم  
يعد للقوات اللبنانية أي دين بذمة التلفزيون، علماً بأنّ كل العقارات سجلت على إسم  
LBCI باستثناء عقار البوار الذي كان يستعمل كمستودعات للتلفزيون، فهو لا يزال مسجلاً  
باسم شركة الأسهم العقارية التي تشكل واجهة القوات اللبنانية، ولم يتم تسجيله إثر حل حزب  
القوات اللبنانية، ووضع الجيش يده على أملاك القوات اللبنانية.

ونفى الضاهر أن يكون قد استدان من خاله سليم الخوري أية أموال لضرورات الإستحصال  
على ملكية التلفزيون لا نقداً ولا بموجب شيك ولا بموجب أية حوالة مالية، وأضاف أنّه يقدر  
مساهمة القوات اللبنانية بواسطة الصندوق الوطني في التلفزيون من الناحية المالية بحوالي مليونين  
ونصف مليون دولار أميركي، وأنّه لم يعد مديناً بأي قرش للقوات اللبنانية بعد عام ١٩٩٥،  
وبالتالي فإنّه ومنذ ذلك العام ولغاية تاريخه لم يسدد أي قرش من حساب التلفزيون لمصلحة  
القوات اللبنانية كتنظيم أو جمعية أو لأحد أفرادها أو مسؤوليها، وأنّه وبعد خروج جمع من  
السجن عام ٢٠٠٥، بادر إلى تسديد دفعات نقدية وبموجب شيكات لأمر دنيز طوق شقيقة  
ستريدا جمع ورجا الراسي والبعض من هذه الدفعات كان على سبيل المساعدة الشخصية منه  
لجمع، ثم استدرك قائلاً أن الدفعات بأكملها على سبيل المساعدة، وهو يتحفظ عن تحديد

قيمة هذه المبالغ، هذا وأن قاضي التحقيق قد عرض عليه صور ثلاثة شيكات بقمية إفرادية قدرها مئة ألف دولار أميركي صادرة من حسابه لأمر رجا الراسي في عام ٢٠٠٦، فأكد المدعى عليه أن هذه الشيكات هي جزء من الدفعات لمصلحة سمير جعجع بواسطة رجا الراسي، وأجاب لدى سؤاله عن سبب عدم تحريرها لأمر جعجع بالإكتفاء "بضحكة"، وأكد على علم جعجع المسبق بعقد التفريغ الحاصل عام ١٩٩٢، وعلى أن الخسائر المتراكمة لغاية آخر عام ١٩٩٢ بذمة شركة LBC هي عشرة مليارات ليرة لبنانية لا تزال مستحقة لغاية تاريخه.

وقد أكد الضاهر أمام الرئاسة السابقة للمحكمة على أن د. جعجع عرض عليه شراء الذمم الدائنة والمدينة لما يسمى شركة LBC، وأفاد بأنه يؤكد إجابته الإبتدائية أنه في حال حصل تقييم للـ "assets" والـ "liabilities" أي الموجودات والمطلوبات تكون القيمة صفراً، وأنه أخذ على عاتقه دفع دين القوات للصندوق الوطني ودفعه فعلاً، كما فعل بالنسبة لسائر الديون، وأن المرحوم الشويري قد سدّد مبالغ متوجبة عن الإعلانات للدكتور جعجع، وإن ليس بالضرورة بشكل مباشر باليد، وأن المبلغ الذي دفعه الشويري لم يكن كله عن الإعلانات، بل هناك مبلغ شخصي دفعه من جيبه الخاص لأنه كان مهتماً بإنقاذ الـ LBC، وكان يعلم بأنه هو أي الضاهر القادر على تأمين الرخصة، ويعلم أنه مدين، فعرض عليه أن يساعده في تسديدها لأنه له مصلحة شخصية أيضاً كونه وكيل الإعلانات، وأضاف أن الشويري كان يسعى لإطلاق LBCI وليس إنقاذها، لأنه غير معني بموضوع الـ LBC.

وتابع الضاهر أنه كان دائماً شخصياً لشركة LBC، وأن الصحيح أن الديون سُدّدت ليس بين عامي ٩٢ و ٩٥ كما ورد في التحقيق الإستنتاجي على لسانه، بل من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، ودُفعت من ثلاثة مصادر هي الشويري وLBCI وحسابه الخاص، ثم وبسؤاله هذا يعني أن LBCI كانت تنتج أموالاً في هذه الفترة؟، أجاب أنه في العام ١٩٩١ لغاية منتصف ١٩٩٢ دفع هو والشويري، وفي عام ١٩٩٣ كانت LBCI تخسر ولكن هذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تدفع، وهذا قد يحصل عبر الإستدانة، وأن الميزانيات تظهر مبالغ دُفعت إلى الصندوق الوطني للقوات اللبنانية في الأعوام المذكورة أو إلى شركات تابعة للصندوق الوطني، وأنه لا يستطيع إعطاء جواب دقيق عن الوقت الذي بدأت فيه LBCI بالربح ولكن يعتقد أن ذلك بدأ في عام ١٩٩٧، وأنه لم يتم باحتساب ما دفعه من جيبه الخاص، وبسؤاله عن الحصة التي كان يتوقع أن يتحملها شخصياً أي من جيبه عندما فكّر بالعرض المفترض أنه عُرض عليه من جعجع (عرض البيع) مع العلم أنه أفاد في التحقيق الإستنتاجي بأن الديون كانت حوالي ١١ مليون دولار أميركي، أجاب أن الديون كانت فعلياً ١٣ مليون د.أ. وليس

١١ مليون د.أ.، وأن الأمور لا تقاس في هذه الطريقة، لأن العمل يستمر "والشغل بسكر"، وأن LBCI اليوم عليها ديون ضخمة جداً، والشغل ماشي طبيعي، وبسؤاله ألم يكن د. جمعج يستطيع أن يقدر أن الشغل "بسكر" وهل يمكن أن يتنازل بدون مقابل عن "شغل بسكر" بدلاً من أن يستمر به طالما هو منتج بالمآل؟، أجاب أنه يجب العودة إلى الأوضاع عام ١٩٩١ عندما اجتمع مجلس الوزراء وقّرر ألا يرخص لأي تلفزيون ببث الأخبار والبرامج السياسية باستثناء تلفزيون لبنان، وعندها اشترى الرئيس الراحل رفيق الحريري، ولم يكن حينها رئيساً للحكومة، ٥٠% من أسهم تلفزيون لبنان، وأصبح هو الوحيد الذي يملك وسيلة إعلامية شرعية يمكنها بث الأخبار، وغيره لا يملك مثل هذه الوسيلة، وأضاف أنه بقاءه بينه وبين الرئيس الراحل الياس الهراوي في مطلع عام ١٩٩٢، أفاده الأخير بأنه ثمة إمكانية لإعطاء رخص ضمن ثلاثة شروط هي إنشاء شركة جديدة وأن لا يكون للقوات أية علاقة بها وإدخال مساهمين من الطوائف والإتجاهات السياسية كافة، وفي الفترة التي كان معلوماً أن الرخص لن تُعطى، لم يكن لـ LBC أية قيمة بالنسبة لجمعج إذ ماذا سيفعل بتلفزيون ترفيهي، وأن جمعج علم ببقائه مع الرئيس الهراوي، وبسؤاله: ومع ذلك رضي أن يتنازل عنها بدون احتساب قيمة لها؟ أجاب: أنه كان يعلم أنه إذا تمسك بها لن يستطيع الإستحصال على رخصة، فقال له أي للظاهر "خود انت الرخصة وانت ما رح تحجب القوات من الأخبار والبرامج السياسية"، فأجابه الضاهر: "لا رح أحجبك ولا رح أحجب غيرك"، وبسؤاله: هل عام ١٩٩٢ أوضحت لسمير جمعج أنه سيكون مثله مثل غيره بالنسبة لـ LBCI وتقبل ذلك؟ أجاب: هذا ما حصل كما تقبل أن يتخلى عن سلاحه الذي باعه فضلاً عن أنه كان ثمة عدة دعاوى في وجهه الـ LBC وخسائر بعشرة مليارات ولم يكن بإمكانه طبعاً أن يستحضر مساهمين معه هو كميليشيا منحلّة، وبسؤاله عن كيفية احتساب الفائض لصالح الـ LBC بمئة ألف د.أ. الوارد ذكره في التحقيق الإستنطاقي، أجاب تحديداً كان الفائض مئة وألفي دولار أميركي وهو الفارق بين Assets-liabilities، وبسؤاله: هل هذا يعني أنه لو تمت تصفية الـ LBC حينها لكانت ستحقق وفراً بقيمة ١٠٢ ألف دولار؟ أجاب نعم إذا وجد من يشتري الـ assets بقيمة ١٣ مليون دولار أميركي، إذ ربما يكون ثمة مشترٍ بأقل أو بأكثر، وأن الوضع المالي السيء للقوات بدأ منذ عام ١٩٨٩، وأنه في ١٩٩٢/٢/٢٠ تمّ شراء عقاري ٨٩٣ و٨٩٤/فتنقا لمصلحة الـ LBC، وتمّ دفع ثمنهما من الصندوق الوطني للقوات اللبنانية وسُجّل ذلك ديناً على الشركة لمصلحة القوات، وبسؤاله: هل يعقل أن يكون وضع القوات سيئاً منذ عام ١٩٨٩ ويستمر في التدهور لغاية إبرام الصفقة المفترضة ومع ذلك تقوم بشراء عقارين وتسديد ثمنهما وإعطائهما للـ LBC لزيادة دينها الذي لما تستوفه بعد؟ أجاب بأن هذين العقارين كانا محتلين

وفيهما عامود الإرسال الرئيسي، وأن جورج أنطون قام بتسوية الوضع عبر شركة الأسمر العائدة للقوات اللبنانية وقال له إنه سيسجل المبلغ عليه، وهو لا يذكر ما هو المبلغ الذي سجّله حينها كدين للقوات، وبسؤاله عمن اشترى عقار أدما، أجاب أنه في تموز ١٩٩٢ أحاط الجيش بمبنى دار المعلمين في جونية الذي كان المركز الرئيسي للإدارة، وأمهله أربعاً وعشرين ساعة لإخلاء الموجودين والموجودات، وأنه اتصل بعدد من السياسيين، ثم اتصل بجمع قائلًا له: "بدي مبنى هلق"، فأتم جورج أنطون مبنى أدما وقام "بفوترته" عليه بسرعة وحضر في اليوم التالي مطالباً بثمانه، فسدد الضاهر دفعة أولى على الحساب لم يعد يذكر قيمتها وقيد الباقي مع الدين المترتب للصندوق، وبسؤاله عن عقار البوار، أجاب أنه لشركة للقوات، وأنه كان بحاجة له، فمكّنته القوات من استعماله عام ١٩٩٣ بحسب ما يذكر، وفي البدء كان الإستعمال بدون مقابل، وبسؤاله: لما تعطيك القوات اللبنانية عقاراً بهذه المساحة لاستعماله بدون مقابل طالما أصبح التلفزيون لك منذ منتصف عام ١٩٩٢؟ أجاب الضاهر: كان هدف القوات أن تبيعه منه، ولكن المبلغ كان كبيراً، وبدأ معها مفاوضات توقفت عام ١٩٩٤ بسبب دخول جمع إلى السجن.

وأضاف الضاهر أن القوات كانت دائنة لـ **LBCI** بمبالغ غير مسددة عام ١٩٩٣، وبسؤاله: هل يعقل أن تقوم بزيادة الدين بمحاولة بيعكم عقاراً بدلاً من أن تطالب باستيفاء دينها؟ أجاب: "طبعاً وكانوا مبسوطين إنو عم يلاقوا مين يشتري ويدفع"، وأنه دفع ثمن عقار البوار كاملاً، ولم يتم تسجيله لغاية تاريخه، وأن إفادة مروان اسكندر لناحية أي دور لجمع في المفاوضات لبيع مكتبة الأفلام غير صحيحة، وهو لا يعلم بأية مفاوضات مع الرئيس الراحل الحريري، وأن الشويري كان مطلعاً ولم ينكر حصول عملية التفرغ ولكنه يعتبرها صورية، وبسؤاله عن أوراق الضد التي قال إنه استلمها من بقرادوني وتبين وجودها مع القوات، أجاب بالقول في عام ١٩٩٢ عند إبرام الصفقات اتصل جمع بقرادوني وقال له أن يسلمه سندات الضد والأسهم بحسب علمه أي ملف الـ **LBC**، وأنه ذهب إلى مكتب بقرادوني الذي سلّمه مغلفاً مغلقاً، فوضعه في مكتبه في الخزنة دون أن يفتحه، وفي العام ١٩٩٥ أقامت الكنائس اللبنانية دعوى على الـ **LBC** فوجد أن ما بداخله هو صور وليس أصل سندات الضد، وصرّح بأنه لم يقل أمام قاضي التحقيق أن سندات الضد لا تزال بحوزته، وإن كان قد قال إنه استلمها، فهو الآن يوضح ما قصده.

وأردف الضاهر بالقول إنه ثمة خسائر متراكمة على الـ **LBC** لا تزال مستحقة لغاية تاريخه قيمتها عشرة مليارات ليرة، وبسؤاله لمن حُملت هذه الخسائر في نهاية المطاف؟، أجاب: "أدع الأمر للخبرة المالية"، و"القوات تشوف شو بدا تعمل فيها وبالخسائر"، وبسؤاله: هل هذا يعني

أن القوات أعطتك ال LBC وتحملت هي الخسائر بعشرة مليارات ليرة؟ أجب: نعم، ولقد قبضت القوات دينها الذي يناهز حوالي خمسة ملايين دولار أميركي، أما الخسائر فتبقى على عاتقها، وفعلياً لو لم تتم الصفقة لكانت القوات خسارتها ١٧ مليار ونصف وليس عشرة مليارات، وإن ما دفعه لتسديد ديون الصندوق الوطني هو من حسابه الشخصي كونه متمولاً.

وتابع الضاهر بالقول إن الشويري طرح فعلاً صيغة حلّ قوامها إعطاء القوات ١٥% من الأسهم والإشراف على الأخبار والبرامج السياسية، وإنه لم يعط موافقة صريحة أو رفضاً لأنه عندما رأى البند الثاني توقف الحديث، وبسؤاله: هل أنت مستعدّ للموافقة على البند الأول الآن؟ أجب: إذا كان هناك عرض خطي أقوم بدراسته وقبل ذلك لا أجب، وأكد أنه دفع أموالاً لجمع بعد خروجه من السجن، وأنه دفع تلك الأموال بسبب العلاقة الوطيدة التي تربطهما، وبسؤاله: هل طلب جمع منك إعادة ال LBC للقوات اللبنانية، أجب: كلا، ولكن جمع أبدأ إنزعاجاً من تغطية القوات اللبنانية، وأخيراً قالها صراحة: "أنا بدي إترشح على رئاسة الجمهورية، إذا ما رح تغطوني مثل ما لازم رح افتح مشكل معك بالنسبة للأسهم"، ولم يقل أريد استرداد الأسهم ولكن كلف الأستاذ عدوان للإطلاع على المحاسبة، وهنا علّق الأستاذ عدوان بالقول إن د. جمع لم يكلفه بذلك، بل كلفه على أساس أن "LBC إلنا وبدي شوف بس إذا الشيخ بيار شو حاطيط مصاريف ومتكلف لندفعولوا ياه".

وأجاب الضاهر على سؤال وكيله بأنه اعتقد عندما فتح المغلف المسلم إليه من بقرادوني أن صور سندات الضد هي الأصل، وهنا سأله رئيس المحكمة السابق: لم تُقد بذلك عند سؤالك منذ قليل عن الموضوع بل أفدت أنك وجدت الصور، فأجابه: "لم أكتشف أنها صور إلا حين أفاد الأستاذ بقرادوني خلال التحقيقات في بعديا أن هذه هي صور وليست الأصل".

وأضاف الضاهر بالقول إن الشويري ساعده في التوضيح لكل المساهمين الجدد عن انتهاء علاقة LBCI بالقوات اللبنانية وبالـ LBC القديمة، وإن العلامة الفارقة LBC SAT هي ملك الشويري الذي كان يتفاوض مع الوليد بن طلال لبيعها منه في الوقت الذي كان يعطي إفادته الإستنتاجية.

وقد أفاد الضاهر أمام المحكمة برئاسة الحالية بأنه اعتقد، في مرحلة من المراحل، أن أوراق الضد موجودة في حيازته لأن الدكتور جمع اعترف في إفادته الإستنتاجية أنه في فترة من الفترات سلّم أوراق الضد للأستاذ بقرادوني الذي سلمها للضاهر ليسلمها بدوره إلى جورج أنطون، ومن هنا حصل كل هذا الإلتباس، وبزّ وجود أوراق الضد بحيازة القوات اللبنانية يكون هذه الأخيرة تملك شركة LBC وبكونه اشترى فقط موجودات ومطلوبات ال LBC، ولم يشتر ال LBC التي لا تزال ملكاً للقوات اللبنانية، وأن ال LBCI دفعت بعض المبالغ لحزب

القوات، وهي مقابل الثمن الذي اشترى بموجبه الذمم الدائنة والمدينة للـ LBC، وأنه سدد الثمن على دفعات بلغ مجموعها خمسة ملايين دولار أميركي، وأنه لم يستعمل الشيك الذي استحصل عليه من خاله لتسديد الثمن لانتفاء الحاجة، إذ إنه كان ينوي استعماله كضمانة عند المصارف، وهو قام بتسديد الثمن أقساطاً للقوات اللبنانية، وكان يقيدّها في حساب JMM العائد للصندوق الوطني، وأن الثمن المذكور يغطي قيمة التلفزيون وقيمة عقار أدما الذي زوّده به جمعج على سبيل المساعدة وليس انطلاقاً من أية ملكية عائدة للقوات اللبنانية، وأنه لم يكن للدكتور جمعج أي دور في التفاوض على بيع جزء من مكتبة الأفلام، وأن جورج أنطون كان موجوداً بحكم معرفته بمروان اسكندر بحيث قام بتعريف الأخير عليه أي على الضاهر.

وأضاف الضاهر أنه بعد اتفاق الطائف شحّت موارد القوات اللبنانية وانسدت المداخل التي كانت تأتي من الصندوق، وأنه تفاوض مع جمعج بعد خروج الأخير من السجن، وسلّمه كل المستندات المتعلقة بتلفزيون LBC لإثبات عقد البيع الذي أنكره جمعج، ولإثبات أن كل حقوق القوات اللبنانية قد وصلته من البيع، وأن التفاوض معه لم يتناول آلية إعادة التلفزيون، ولم تطالبه الجهة المدعية بإعادة التلفزيون، وبأنه كان يتقاضى راتباً شهرياً في أول الأمر قدره ١٥٠٠ د.أ.، وكان ينظم محاضر بانتفاضة عام ١٩٨٥ لحساب الدكتور جمعج، وبأنه دفع الثمن البالغ خمسة ملايين دولار أميركي من ماله الخاص ومن موارده الخاصة إذ أعانه أنطوان الشويري ومن موارد LBCI، كما حصل على قروض بضمانة الشيك الذي استلمه من خاله، وهذه القروض استعملها في تسيير أعمال LBCI وليس لدفع ثمن موجودات LBC، ولم يسلم الشيك الذي أعطاه إياه خاله للمصارف التي أقرضته، بل مكّنها فقط من الإطلاع عليه، وهو لم يقيم بتوثيق عقد البيع الذي يستند إليه للقول بملكيتها لانتفاء صفة جمعج ولكون الأسهم ليست باسمه، وأنكر أي عجز فعلي لاحق بشركة LBC في التسعينيات.

• إن المدعى عليه الدكتور رئيف البستاني قد أفاد أمام المحكمة برئاسة سابقة بأنه قد تطوّر للمساعدة في مستوصف للقوات اللبنانية عام ١٩٧٦، وبأنه كانت تربطه بالمحامي سامي توما صداقة قوية فضلاً عن رابطة قرى، وبأن الأخير كان متدرجاً في مكتب المحامي بقرادوني، فطلب منه توما الإستعانة بإسمه صورياً لتأسيس شركة التلفزيون المعروفة بالـ LBC، فلم يعارض كونه تعرف على الأستاذ بقرادوني، ولم يكن يعرف الضاهر، وبأنه اعتمد على صفة بقرادوني كمحامٍ للوثوق بالمعلومات التي أعطيت له وبقانونية الإجراءات، فاعتبر أن لا مسؤولية عليه وأن إسمه هو صوري ولا يترتب عليه أية موجبات أو مسؤوليات، وبعد حوالي شهر أو شهرين طلب منه سامي توما التوجه إلى مكتب بقرادوني لتنظيم ورقة يؤكد فيها أنه ليس مالِكاً للأسهم، ولأنه لم

1



يدفع إطلافاً ثمن تلك الأسهم، أورد في الورقة بأنه يعيد إلى رئيس الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية أو إلى الشخص الذي يحدده له رئيس الدائرة الإعلامية الأمانة المسلمة إليه، فوقع الكتاب المؤرخ في ١٩٨٦/١/٣٠، ثم تعرّف على الضاهر في أول إجتماع له في مبنى LBC في جويليه حسب ما يذكر، وشاهده للمرة الثانية في جلسة استجوابه التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧، وهو لم يحضر أي إجتماع لمجلس إدارة LBC خلال وجود اسمه كمالك للأسهم فيها، وأنه خلال عام ١٩٨٧ قرّر التوجه إلى السعودية للتخصص في الجراحة، فسأل الأستاذ توما ما إذا كان يتوجب عليه أي إجراء قبل المغادرة، فطلب منه الأستاذ توما تنظيم وكالة له في ١٩٨٧/٦/١٢ لإدارة حصصه وأسهمه في LBC، فتمّ تنظيم وكالة لدى الكاتب بالعدل، وسافر بعد ذلك ولم يعد يطّلع على أي قرار يتخذ في مجلس الإدارة، كما أنه لم يشارك في أي قرار، وأنه عرف بوجود إشكال بالنسبة للأسهم إثر صدور القرار الظني في هذه الدعوى.

وأضاف البستاني بالقول إنه عندما نظم الوكالة إلى الأستاذ توما كان بذهنه أنه ينظمها للأستاذ بقرادوني الذي كان توما يعلمه بأنه كممثل معنوي للأستاذ بقرادوني، واستعمل تحديداً عبارة Alter ego للبيان عن صفة بقرادوني أمامه، وإنه كان يلاحظ تعاطف بقرادوني مع توما، واعتبر بعد هذه الوكالة أنه رد الأمانة إلى أصحابها، وإنه عندما تلقى إنذاراً من الأستاذ لبيان علم بوجود إشكال بالنسبة للأسهم، واتصل بتوما الذي لم يرغب بتوضيح الأمر عبر الهاتف.

وتابع البستاني أنه حضر إلى لبنان خلال شهر آب من عام ١٩٩٢، والتقى بتوما الذي أعلمه أنه تحت ضغط الوضع السائد بتواجد السوريين في لبنان، لن يتمكن كل منهما من حماية الأمانة المتمثلة بشركة LBC، وأن الضاهر يمكنه بفعل علاقاته أن يحمي الأمانة ولا خوف على الشركة طالما أن الشركاء الثلاثة قد وقعوا أوراق الضد المسلمة إلى بقرادوني، فاعتبر أن ما يدلي به توما منطقي وسليم من الناحية القانونية، ولم يكن يعلم أن ما يقنعه به توما كان قد حصل سابقاً أي خلال حزيران ١٩٩٢، وما أضاف في اقتناعه إدلاء توما بأنه سيحصل من الضاهر على إبراء ذمة بأنه لم يعد يتوجب بذمته أي بذمة البستاني أي موجب تجاه شركة LBC.

وأردف البستاني قائلاً إنه لم يسأل يوماً عن أرباحه في الشركة، ولم يتم إعلامه عن أية أرباح لأنه حتى في مساهمة المستوصف لم يكن يتقاضى أية مبالغ، لأنه كان متطوعاً لخدمة قناعاته، وإن العلاقة في كل هذه القصة كانت مبنية على الثقة المتبادلة بينه وبين الأشخاص الذين ذكرهم أعلاه، وإنه فهم من توما أن نقل إسم المؤسسة من LBC إلى LBCI هو فقط حفظ الأمانة في السياق الإداري للأمانة ولإدارتها، ولم يوضح له توما إطلافاً نقل ملكيتها إلى أي فريق آخر، وإنه يعرف أن هذا ما كان مقتنعاً به سامي توما، أي أنه يحافظ على الأمانة لإعادتها إلى

القوات اللبنانية عند الطلب، ولم يتبين له لاحقاً أن توما كان ينوي غير ذلك، وإنه يعرف أن مؤسسة LBC هي effectiveness للقوات لأنه لم يفهم أصلاً ما الفرق بين LBC و LBCI لأنه بذنه الشركة هي ذاتها، وإنه لم يدفع أي مبلغ للقوات اللبنانية أو شركة LBC و LBCI أو الشركات الأخرى، ولم يتقاض أي مبلغ من أي من هؤلاء، كما إنه لم يرد بذنه أنه يتوجب على القوات أو LBC دفع أية أتعاب أو أرباح له.

كما أدل البستاني أمام الرئاسة السابقة للمحكمة بأن توما أفاده تحديداً بأنه بسبب الوجود السوري لم يعد أي منهما قادراً على تحمل حماية LBC، وبأن الضاهر يمكنه أن يفعل ذلك بسبب وجود سند في عائلته وعلاقاته، وبالتالي يجب أن يتنازلا عن أسهمهما، وبأنه يعتبر أنه لم يتغير شيء بسبب وجود كتب الضد الموقعة للأستاذ بقرادوني، ولم يكن يعلم أن علاقة بقرادوني قد تغيرت بالقوات عام ١٩٩٢، وبأنه أحضر له كتباً من الضاهر تفيد براءة الذمة.

• إن مارون أوسكار جزار قد أفاد في مرحلة التحقيق الاستنطاقي بأنه، وبعد إنشاء LBCI في عام ١٩٩٢ ودخوله كشريك فيها، لا يعرف سبب عدم وجود أي ممثل تنظيمي لحزب القوات اللبنانية حينها، وأنه في السابق كان يحضر الاجتماعات المحامي كريم بقرادوني المسؤول الإعلامي في القوات اللبنانية حينها، وقد سمع بالتواتر أن مجموعة بيار الضاهر قد اشترت التلفزيون من القوات اللبنانية إنما لم يعاين أية مستندات خطية بهذا الخصوص.

• إن الشاهد سليم الخوري، وهو خال الضاهر، قد أفاد بأنه استطاع، وبحكم معرفته الوطيدة بالرئيس الراحل الياس المرادي، أن يجعل الأخير يقابل ابن شقيقته عدة مرات، حيث علم الشاهد أنه توجد نية صريحة لإعطاء تلفزيون LBC الترخيص القانوني، وأن الضاهر سبق أن راجعه طالباً منه كفالته تجاه المصارف التي استلف منها أموالاً على اسمه الشخصي لمصلحة تلفزيون LBC، إلا أنه كان يجيبه بأنه لا يكفله إلا إذا استحصل التلفزيون على رخصة، وأنه في فترة لاحقة، راجعه الضاهر وأبلغه بوجود مشروع جديد يتمثل في شراؤه للتلفزيون وطلب إليه باعتبار أنه لم يكن يحوز على سيولة كافية الدعم المالي، كما طلب الضاهر الدعم من والدته شقيقة الشاهد، ولم يحدد الضاهر المبلغ، وطلب منه كدفعة أولى مبلغ مليون دولار أميركي، إلا أنه لم يسدد هذا المبلغ، بل نظم بالتحديد، هو وشقيقته والدة الضاهر، شيكاً بالمبلغ المذكور لأمر الأخير الذي لم يستعمله بعد استحصال التلفزيون على الترخيص وفتح باب الإكتتاب أمام مساهمين جدد، وأنه علم بالتواتر من الضاهر أنه اشترى التلفزيون، ولا يعرف بالتحديد من

أين أمّن الضاهر تسديد ثمن المبيع، وأنه كان يسمع من الضاهر بالتواتر أن التلفزيون في حالة عجز، وأن الضاهر قد أعاد له الشيك في ضوء عدم استعماله له.

• إن الشاهد جورج أنطون قد أفاد بأنه استلم إدارة الصندوق الوطني على أثر انتفاضة كانون الثاني ١٩٨٦ بوجه الوزير الراحل إليي حبيقة، وبأنه استمر في مهامه لغاية توقف الصندوق عن العمل إثر إدخال جعجع إلى السجن وحلّ حزب القوات اللبنانية، وبأنه يمكن تحديد مهمة الصندوق الوطني بشقين، الشق الأول طابعه مالي يتضمن الجهاية ومشاريع الإنتاج وإنشاء الشركات التابعة للقوات اللبنانية وتحديد ميزانيات جميع أجهزة ومؤسسات القوات اللبنانية، والشق الثاني طابعه اقتصادي يتمثل بنوع من الإدارة المدنية الإقتصادية للمنطقة الشرقية حينها. وأضاف أنطون بأنه عندما استلم إدارة الصندوق كان تلفزيون LBC قد انطلق في العمل، وميزانيته من ضمن عمل الصندوق الوطني كونه جزءاً من مؤسسات القوات اللبنانية، وأوضح أنه بالنسبة للفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ كانت مساهمة الصندوق الوطني في التلفزيون تتمثل بصورة حصرية بتسديد عدة مصاريف ونفقات للتلفزيون يجري قيدها في ميزانية التلفزيون والصندوق أو على الأقل في الصندوق، وأنه خلال هذه الفترة لم تكن توجد أية اقتطاعات مالية أو عينية من التلفزيون للصندوق، وأورد على سبيل المثال أن الصندوق كان يستدّ أثمان كل المعدات والتجهيزات في التلفزيون أو على الأقل جزءاً منها بالإضافة مثلاً إلى تسديد الصندوق بدلات اشتراك موظفي التلفزيون في الضمان الصحي التابع للقوات اللبنانية، وأنه يقدر بصورة تقريبية قيمة المساهمات العينية والنقدية من الصندوق في تلفزيون LBC ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٢ بحوالي خمسة عشر مليون دولار أميركي، وأضاف أنه بعد عام ١٩٩٠ تاريخ حل الميليشيات ولغاية عام ١٩٩٤ استمر عمل الصندوق الوطني، إنما بحجم أقل عائد لسببين أساسيين هما: توقف تحصيل الضرائب وبالمقابل تخفيض المصاريف، لا سيّما تلك المتعلقة بتسديد رواتب المتفرغين في القوات، وبمقابل ذلك، استمرت المؤسسات والشركات المنتجة في عملها المعتاد بما فيها التلفزيون، وخلال تلك الفترة عادت مداخل التلفزيون إلى الإرتفاع بحيث أن قيمة الإعلانات السنوية كانت بحوالي خمسة عشر مليون دولار أميركي مما جعل التلفزيون مؤهلاً لحسم بعض مداخله لمصلحة الصندوق، إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل فعلياً إلا منذ عام ١٩٩٢، وأنه لم يعلم بإنشاء شركة LBCI إلا بالتواتر بواسطة الإعلام خلال فترة سجن سمير جعجع، وقد سمع بالتواتر أن التلفزيون أصبح للضاهر حسب أقوال هذا الأخير.

وتابع أنطون بالقول إنه بعد إخراج التلفزيون من المبنى القديم في جونية بادر، وبدون أي إيعاز من جعجع، إلى تسليم المبنى الحالي في أدما لإدارة التلفزيون، وجرى لاحقاً تنظيم عقد بيع بهذا الخصوص، وتسجيل العقار على إسم التلفزيون بعد أن كان عائداً للقوات اللبنانية، إنما دون تقاضي أي مقابل لقاء عقد البيع، ضمن خطة شاملة لشرعنة كل مؤسسات وشركات القوات وأماكن تواجدها، وإنه بالنسبة للعقارين في فنتا والبوار، فإنه هو من سدّد ثمنهما، ولا يذكر ما إذا سدّد الثمن مباشرة من الصندوق أو من التلفزيون، لا سيّما أن الأمور المالية بينهما متماهية ولا يذكر تواريخ العقود أعلاه.

وأضاف أنطون أنه خلال عام ١٩٩٢ لم يكن الصندوق الوطني بحالة عجز، وأنه يعتبر ما تردد عن بيع التلفزيون غير صحيح لعدة أسباب أهمها السبب السياسي الذي قد يدفع زعيماً إلى التخلي عن ذراعه الإعلامية في خضم معارك سياسية يخوضها، وهذا لا يعقل حصوله بحسب تركيبة وتفكير سمير جعجع، والسبب الواقعي المتمثل بضرورة إعلامه بأية عملية بيع بحكم مسؤوليته عن الصندوق، بالإضافة إلى أنه في تلك الفترة لم يكن التلفزيون في حالة عجز، وأنه ومنذ عام ١٩٩٣ لم يعد للصندوق الوطني أية مساهمة في التلفزيون، لا سيّما وأن الأخير كان قد وصل إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، وأن الضاهر كان يتقاضى بصفته مديراً عاماً للتلفزيون بدلات شهرية من الصندوق لغاية أوائل التسعينيات حينما بدأ يتقاضى مخصصاته من التلفزيون مباشرة، وأنه كان يجوز كل الإقرارات بالصورية المتعلقة بأمالك القوات اللبنانية، بما فيها كتب الضد موضوع الدعوى، وأنه سلّمها إلى جعجع قبل حوالي أسبوع من إدخاله إلى السجن.

وأردف أنطون أنه في مرحلة لم يعد يذكر تاريخها اتصل به الخبير الإقتصادي مروان اسكندر، وأبلغه عن وجود مستثمر كويتي يدعى مُجد جاسم الصقر يرغب في شراء مكتبة الأفلام من أرشيف LBC، وقد جرى اجتماع في مكتب اسكندر بحضوره وبحضور هذا الأخير والضاهر والصقر وشخص آخر، وأُتفق على عملية شراء بعض الأرشيف، ولاحقاً حصل اجتماع في مقر جعجع في غدراس بين الأشخاص الذين حضروا الاجتماع الأول، وقد أوضح لجعجع فوائد العملية، وأنه، وتأكيداً لعدم وجود أية نية ببيع التلفزيون، رُفِض العرض المقدم من الرئيس الراحل رفيق الحريري في أواخر عام ١٩٩٢ بخصوص تملكه أسهماً في LBC بمبلغ عشرين مليون دولار أميركي.

- إن الشاهد النائب السابق جورج كساب قد أفاد بأن جعجع قد أخبره في صيف ١٩٩٢ بأنه باع التلفزيون من الضاهر مبرراً له ذلك بانسداد مداخل الصندوق الوطني التابع للقوات اللبنانية، ومرار التلفزيون حينها في حالة عجز، وبارتفاع ديون القوات اللبنانية، وبأن جعجع قد

طمأنه بأن الأخبار ستبقى بعهدة القوات اللبنانية رغم بيع المحطة من الضاهر، موضحاً أن علاقته بجمع كانت وطيدة لغاية دخول الأخير إلى السجن، وأن العلاقة لم تعد كذلك بعد خروجه من السجن عام ٢٠٠٥.

• إن الشاهد ابراهيم اليازجي قد أفاد بأنه استلم مركز المدير المالي في الصندوق الوطني لغاية عام ١٩٨٨ حينما أصبح نائب رئيس الصندوق الوطني، ثم عُيّن لفترة وجيزة رئيساً لمجلس إدارة LBC، وبعدها عُيّن رئيساً للصندوق الوطني لغاية عام ١٩٩٢ حين حلّ الميليشيات، ومن ثمّ أصبح مديراً لمكتب جمع لغاية عام ١٩٩٤، وأوضح أنه في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ لغاية عام ١٩٩٢، وبالتحديد في النصف الأول من السنة المذكورة، بقي الشاهد في مركز رئيس الصندوق الوطني حين حلّ الميليشيات، حيث توقف الصندوق رسمياً، إنما فعلياً بقي يعمل تحت إشراف أشخاص آخرين، وأوضح أنه طوال فترة عمله المفصّلة أعلاه، أي من عام ١٩٨٦ ولغاية النصف الأول من عام ١٩٩٢، كان الوضع المالي للتلفزيون بالنسبة للصندوق الوطني على نفس الحالة، بمعنى أن الصندوق كان الوعاء المالي الأكبر الذي يحتوي عدة قطاعات ومؤسسات تابعة للقوات اللبنانية، ومنها التلفزيون، بحيث إنّ الميزانية السنوية للتلفزيون كانت تدرج في إطار ميزانية الصندوق الوطني، وقد شارك هو في التفاوض مع المصارف لتأمين قروض للتلفزيون كشركة تجارية، وأنه خلال كامل فترة عمله، كان التمويل المالي يتم فقط من الصندوق للتلفزيون، إنما بحكم عمل التلفزيون وازدهاره خفّ المدخول، وفي بعض الأحيان وصل التلفزيون إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي دون الوصول إلى مرحلة الوفرة، وأنه بعد تركه الصندوق وانتقاله كمدير مكتب د. جمع لغاية توقيف الأخير، حصل اتفاق مع الضاهر بحضوره، أي بحضور اليازجي في بعض الأحيان، إثر حلّ الميليشيات وإقفال مداخيل الصندوق واستمرار عمل وازدهار التلفزيون أن يساهم التلفزيون شهرياً بمبلغ خمسة وسبعين ألف دولار أميركي بدءاً من منتصف عام ١٩٩٢ لغاية أواخر عام ١٩٩٣ على الأقل، إلا أن التلفزيون لم يسدّد مطلقاً كامل المبلغ الشهري إنما جزءاً منه، وفي بعض الأشهر لم يكن يحصل التسديد، وأضاف أنه في الفترة عينها المذكورة أعلاه تغير لوغو وإسم التلفزيون من LBC إلى LBCI، وأنّ الدافع الأساسي لهذا التغيير برأيه هو ضرورات قانون البث وتنظيم الإعلام المرئي والمسموع، وبالتحديد فإنه واكب انتقال التلفزيون من مظلة شركة LBC التي تضم الشركاء الضاهر والبستاني وتوما إلى مظلة شركة LBCI في مرحلتها الأولى التي تضم الضاهر وزوجته ومارون جزار ولم يواكب المرحلة اللاحقة، وأنه شغل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣، حسبما يذكر، منصب رئيس

مجلس إدارة شركة الأسهم العقارية، وأنه لم يسمع طوال فترة مهامه بحصول عملية بيع للتلفزيون ولم يعاين أي أمر يدل على ذلك. وأضاف اليازجي أنه في أواخر عام ١٩٩٢ أو أوائل عام ١٩٩٣، وإثر مدهامة الجيش اللبناني للمبنى القديم للتلفزيون الكائن في جونية وإخراجه منه، وبناء لإيعاز من د. جعجع له، بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الأسهم العقارية التي تملك عقار أدم حيث كان يقوم بناء يشغله جهاز الأمن في القوات اللبنانية، تم تسليم العقار والبناء للتلفزيون، وبعد عدة أشهر جرى تسجيل العقار بإسم التلفزيون كفريق شارٍ بدون أن يتم أي تسديد فعلي لأي ثمن، وفي الفترة عينها، وفي الإطار الفعلي والقانوني عينه أعلاه جرى تسجيل العقارين في فتقا على إسم التلفزيون بناء لأمر من د. جعجع بدون تسديد أي ثمن، أما بالنسبة لعقار البوار، فهو، أي اليازجي، قد علم بالتواتر أن العقار بقي بملكية شركة الأسهم العقارية وباستعمال التلفزيون.

وأردف اليازجي أنه بحكم مسؤوليته في القوات اللبنانية عام ١٩٩٢ يستطيع التأكيد أن التلفزيون لم يكن حينها في حالة إعسار مالي، مضيفاً أكثر أن د. جعجع لم يكن محوّلاً قانوناً ومالياً وإدارياً التصرف بالتلفزيون، وأنه يستبعد عملية البيع، وأن أية دفعة نقدية لم ترد من حساب الشاري المرعوم، بل كانت الدفعات إما من شركة أنطوان شويري وإما من التلفزيون عينه، وهذا الأمر لا يمكنه الإشارة إلى وجود عملية بيع، وأنه ومنذ أواخر الثمانينات وضعت القوات اللبنانية هيكلية مالية وقانونية لممتلكاتها على سبيل الاحتياط في حال حل الميليشيات لانتقال الملكيات المذكورة كوقف للبطيركية المارونية.

● إنّ الشاهد رجي راسي قد أفاد بأنه استلم في عام ١٩٨٦ مهمة مدير الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية التي كان يرأسها حينها كريم بقرادوني، وبأنه أضحى في عام ١٩٨٩ للمدير المالي في أركان تنظيم القوات اللبنانية، وبأنه استلم عام ١٩٩١ رئاسة الصندوق الوطني في القوات اللبنانية حتى عام ١٩٩٤ تاريخ حلّ حزب القوات اللبنانية، وبأن التلفزيون وبالرغم من أنه كشركة كان لديه ميزانية خاصة به، إلا أن وضعيته المالية كانت جزءاً من كلّ، يتمثل في الصندوق الوطني الذي كان يشكل الوعاء المالي الأم الذي يضمّ مؤسسات القوات اللبنانية كافة ومنها التلفزيون، وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى اليوم الأخير من عمل الصندوق الوطني مع الإشارة فقط إلى أنه عند انطلاقة التلفزيون عام ١٩٨٥ لم يكن يدّر أية أموال بعكس الصندوق الوطني الذي كان في حالة مالية مريحة، إلا أن هذه الوضعية انقلبت في الفترة الأخيرة من عمل الصندوق الوطني خلال عام ١٩٩٤ وبدءاً من عام ١٩٩٢ أصبح التلفزيون هو من يدّر الأموال والصندوق الوطني في حالة شحّ.

وأضاف راسي أنه خلال عمله كمدير للدائرة الإعلامية، كانت تصدر شبكات من حساب الصندوق الوطني لأمره مباشرة، وتُسَلَّم له بعد قيدها إدارياً في الدائرة الإعلامية، ثم تُجَيَّر منه لمصلحة التلفزيون وتدخل في ميزانيته الخاصة، ولا يستطيع بدقة تحديد الفترة الزمنية التي استمرت فيها العملية المالية المذكورة، إنما ما يستطيع تأكيده أنه عند استلامه إدارة الصندوق الوطني عام ١٩٩١، كانت هذه العملية قد توقفت، ولا يستطيع تحديد إجمالي المبالغ المالية المسددة وفق الطريقة المبينة، إنما هو بمئات آلاف الدولارات، لا سيما أنه في الفترة الأولى من انطلاقة التلفزيون وقبل ارتفاع مداخيله من الإعلانات كانت كامل المتوجبات عليه على عاتق الصندوق، وأنه خلال انتقاله للعمل كمدير مالي في أركان القوات اللبنانية، لم تتغير الوضعية المالية والقانونية للتلفزيون كما فصلها آنفاً.

وأردف راسي أنه بعد استلامه إدارة الصندوق الوطني، وبعد حضور قوة من الجيش اللبناني إلى مركز التلفزيون القديم في جونية، وإنذارهم بالإخلاء ضمن مهلة ضيقة جداً، تجنّب مع كل المنتسبين إلى القوات اللبنانية لتأمين البديل، وطرح الانتقال إلى البناء الذي كان قائماً في أدما والذي لا يزال يشغله التلفزيون لغاية تاريخه، مع الإشارة إلى أنه في فترة لاحقة، وبحكم أن التلفزيون كان قد بدأ بمؤل الصندوق الوطني جرى تنظيم عقد بيع بخصوص العقار في أدما، واستيفاء ثمنه الفعلي من التلفزيون كجزء من هذه المساهمة ولحاجة التلفزيون إلى التسجيل لأغراض تجارية خاصة به، أما بالنسبة للعقار الكائن في البوار والذي يشغله التلفزيون لغاية تاريخه كمستودع، فهو لا يزال مسجلاً باسم شركة الأسمر العقارية التابعة للقوات اللبنانية.

وأضاف راسي أنه خلال فترة استلامه الصندوق الوطني بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤، كان الصندوق الوطني يتقاضى مبالغ مالية من التلفزيون على أثر شحّ موارد الصندوق وازدهار التلفزيون، وهذه المبالغ يمكن تقديرها ببضع مئات آلاف الدولارات، وقد حصلت فعلياً عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وكانت تتم وفق الآلية السابقة "معكوسة"، بمعنى أن الشبكات كانت تصدر من حساب التلفزيون لمصلحته، فيقوم بتجويرها ويضعها في حساب الصندوق الوطني.

وأردف راسي أنه لم يواكب تحويل شركة LBC إلى شركة LBCI عام ١٩٩٢، إلا أن ما يستطيع تأكيده أن التعاطي المالي بين التلفزيون والصندوق الوطني استمر على المنوال السابق عينه، وأن أحداً لم يشعر فعلياً بهذا التغيير القانوني، وأن علاقة الصداقة تجمعهم لغاية تاريخه بالظاهر الذي أبلغه بأنه اشترى التلفزيون مباشرة من جعجع دون أي إيصال أو مستند خطي يثبت الأمر، وأنه يعتبر أمر البيع على سبيل النكته، واستطراداً، وعلى فرض أن التلفزيون كان في حالة عجز، فمن الناحية السياسية فإن التخلي عن منبر سياسي ووسيلة إعلامية يعتبر نوعاً من الانتحار والغباء وكان يمكن تدارك العجز على فرض توافره ببيع أملاك أخرى عائدة للقوات

اللبنانية، وخلص إلى أن وضعية التلفزيون كانت جيدة في أوائل التسعينيات، وأن أوراق الضد الأصلية كانت بجوارته منذ عام ١٩٩١ ولغاية عام ١٩٩٤ حينما سلّمها للمحامي نجيب ليان. وتابع راسي أنه لم يتابع التغيير الحاصل في الصورة واللوغو العائدين للتلفزيون عن كُتب معتبراً أنه يأتي في سياق التطور الطبيعي لعمل التلفزيون، وعلّق على ما ورد في إفادة الضاهر التي اعتبر فيها أن ديون الصندوق الوطني بذمة التلفزيون بما فيها أثمان العقارات في أدما وفتقا والبوار كانت تبلغ في عام ١٩٩٢ خمسة ملايين دولار أميركي، بالقول إنه يقتضي إخراج عقار البوار من المعادلة كونه مسجلاً لغاية تاريخه باسم شركة الأسمر ولا علاقة للتلفزيون بملكيته، وإنه من الناحية الدفترية، وبغض النظر عن صحة الرقم المدلى به، فإن هذه المعادلة قائمة دفترياً، إنما فعلياً لا مجال للفصل بين التلفزيون والصندوق الوطني لوحدته المالكين، وإنه في عام ١٩٩٢، وبحكم أن التلفزيون كان في تلك الفترة في وضع مادي مريح أكثر من الوضع المالي للصندوق الوطني، فإن بعض المساهمات النقدية قد حصلت من قبل التلفزيون لمصلحة الصندوق دون أن يكون لها أي تأثير على ملكية التلفزيون، وهذا المنطق والتعاطي ينسحب أيضاً على تسديد أثمان عقارات أدما وفتقا بحيث إن دفعات شبه شهرية كانت ترد من حساب التلفزيون إلى حساب الصندوق الوطني خلال فترة لا يستطيع تحديدها بدقة إنما يمكن أن تكون قد بدأت في أوائل عام ١٩٩٢ لغاية أوائل عام ١٩٩٤.

وأضاف راسي أنه على أثر خروج د. جعجع من السجن، وبحكم الوضع المزري للحزب المعاد ترخيصه، وافى الضاهر جعجع إلى أوروبا، وأن جعجع أخبره بأنه توافق مع الضاهر على أن يسدّد الأخير مبلغاً إجمالياً قدره ستمائة ألف د.أ. مقتسماً على ستّ دفعات شهرية متساوية، وهو يقدر أن هذا المبلغ ربما يكون مساهمة في إعادة تمويل الحزب، والضاهر سدّد خمس دفعات فقط، ولم يسدّد الدفعة السادسة إثر بروز الخلاف بخصوص ملكية التلفزيون.

● إن الشاهد الدكتور مروان اسكندر قد أفاد بأنه تربطه معرفة قديمة بالنائب في مجلس الأمة الكويتي مُجد جاسم الصقر الذي يملك شركة استثمار في الكويت، وبأن الأخير قد أبلغه في عام ١٩٩٤ بنيتة افتتاح تلفزيون في الكويت ويرغبته بالإجتماع مع جماعة الـ **LBC** في لبنان لغرض شراء مكتبة الأفلام من التلفزيون لحاجات مشروعه، فاتصل هو بجورج أنطون الذي كان رئيس الصندوق الوطني لدى القوات اللبنانية، وجرى ترتيب اجتماع في مكتبه، قبل عشرة أيام من سجن جعجع، حضره هو والصقر وأنطون والشويري والضاهر والمستشار المالي للصقر، وتمحور الاجتماع حول شراء الصقر لأموار مختارة من مكتبة الأفلام بثمن قُدِّر بستة ملايين وخمسمائة



ألف د.أ.، والإتفاق حصل مع الأشخاص المولجين بالأمر سيما أن جورج أنطون كان مسؤولاً حسب علمه عن مالية الصندوق الوطني وعن مالية التلفزيون. وأضاف اسكندر أنه على أثر توصل الحاضرين إلى الإتفاق أعلاه، سأل الصقر عن مدى إمكانية لقائه وتعريفه بجمع، فحصل اجتماع في اليوم التالي في مقر جمع في غدراس حضره الأشخاص أنفسهم المذكورون أعلاه، والإجتماع كُرس بمعظمه لحديث دار بين الصقر وجمع الأشخاص تناول شؤوناً سياسية، وفي نهاية الإجتماع أبلغ الصقر جمع بالإتفاق الحاصل في الإجتماع الأول، فبادر جمع إلى الطلب من الضاهر إتمام الإتفاق وتكريسه وإبلاغه بالأمر، كما طلب جمع من الضاهر توجيه كتاب خطي إليه أي إلى مروان اسكندر باقتطاع نسبة خمسة بالمئة من مجموع قيمة الأفلام المباعة كأتعاب مستحقة له، إلا أن الصفقة لم تتم بسبب دخول جمع إلى السجن وعدول الصقر عن فكرة إنشاء تلفزيون.

● إن الشاهد الوزير السابق الخامي كريم بقرادوني قد أفاد في التحقيق الإستنطاقي بأنه استلم مهام رئيس الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية على أثر انتفاضة ١٢/٣/١٩٨٥ التي قادها وجمع وحيقة بوجه قيادة القوات حينها، واستمر في تلك المهام لغاية شهر شباط ١٩٨٩ حينما قدّم استقالته النهائية من تنظيم القوات اللبنانية، وبأن الرئيس الراحل بشير الجميل سعى خلال عام ١٩٨٠ إلى إنشاء تلفزيون بالتنظيم على أثر الدعاية الظالمة بحق المسيحيين وتنظيم القوات اللبنانية، ومن هنا نشأت فكرة إطلاق التلفزيون، وجرى الإستعانة بعدة كادرات في تلفزيون لبنان، وجرت عدة اجتماعات وتحضيرات، وتم استيراد بعض المعدات التقنية تمهيداً لإطلاق التلفزيون، إلا أنه خلال عام ١٩٨٢، وبالتحديد خلال فترة تحضير وصوله إلى سدة الرئاسة، طلب الرئيس الراحل صرف النظر عن مشروع إطلاق التلفزيون بوجه التلفزيون الرسمي، وأنه، وعلى أثر انتفاضة آذار ١٩٨٥، واستلامه رئاسة الدائرة الإعلامية، اتخذ القرار بإطلاق تلفزيون LBC، وقد أعطى رئيس الهيئة التنفيذية في تنظيم القوات اللبنانية حينها إيلي حبيقة تعليماته للصندوق الوطني في القوات اللبنانية لتمويل الأمر، وهذا ما تمّ، وموّل الصندوق شراء التجهيزات والمعدات وبدء الإستعانة بالموظفين اللازمين، وحينها اتخذ هو المبادرة واتصل بالضاهر لتسليمه إدارة التلفزيون، فوافق هذا الأخير على الأمر لا سيما أنه في "نفس الخط السياسي للقوات ودون أن تكون له أية صفة تنظيمية فيها".

وأضاف بقرادوني أن الضاهر كان يتقاضى مستحقاته كسائر العاملين في التلفزيون من الصندوق الوطني للقوات اللبنانية ولسائر الأحزاب المسيحية، وتم تأسيس شركة LBC من الضاهر وتوما والبستاني، وبعد فترة وجيزة، طلب من الشركاء الثلاثة، بغية حماية حق القوات

اللبنانية في التلفزيون، تنظيم كتب الضد الثلاثة التي تتضمن ما مفاده أنهم شركاء ظاهريون، وقد وُجِّهت الكتب إليه شخصياً وليس لتنظيم القوات اللبنانية الذي لم يكن يجوز أية شخصية معنوية، وسُلِّمت الكتب إليه التي بقيت بمجازته لغاية عام ١٩٩٢، وأنه، وفي المرحلة عينها التي جرى فيها إطلاق التلفزيون، استلم أنطوان الشويري بالشراكة مع أوسكار جزار إدارة الإعلانات في التلفزيون، وأنه ولغاية تاريخ استقالته من القوات في شباط ١٩٨٩ بقيت الوضعية القانونية للتلفزيون على حالها، أما الوضعية المالية، وعلى أثر وجود مدخول للتلفزيون مفات من الإعلانات، فإن مصاريفه التي كانت في بدء الإنطلاق بأكملها على عاتق الصندوق الوطني قد خفّت نسبتها نتيجة المداخيل الإعلانية، إنما لا يستطيع تأكيد وصول التلفزيون إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، وأن انتفاء الصفة التنظيمية للظاهر في القوات اللبنانية ينسحب أيضاً على توما والبستاني.

وتابع بقرادوني أنه على أثر انتهاء الحرب في أواخر عام ١٩٩٠، وبدء تطبيق بنود الطائف لا سيما لناحية حلّ الميليشيات ولناحية تنظيم الإعلام والذي كان يتولاه وزير الإعلام حينها ألبير منصور، أبلغ الأخير المعنيين، وعلى رأسهم جمع، أن التنظيم القانوني للإعلام المزمع تطبيقه سيتضمن عدة نقاط أهمها وضع وعاء قانوني بعد الإستحصال على الترخيص بشكل شركة مساهمة، ووجوب تعدد طوائف المساهمين ومذاهبهم، وعدم تجاوز نسبة العشرة بالمئة لكل مساهم، وعدم جواز تملك الأحزاب، وحينها بدأت مفاوضات وتشكيل خلية عمل لا سيما بين جمع والظاهر واكبها هو أي بقرادوني بحكم أن كلا منهما كان يراجع على سبيل الإستشارة، وأنه علم من ظاهر الأمور أي من المعلومات المتداولة أن التلفزيون كان خارجاً من فترة حرب أنهكت خلالها القوات اللبنانية وتوقفت مداخيل الصندوق الوطني والبنوك المسلفة التي وضعت شروطاً صعبة لرفع نسبة التمويل بالإضافة إلى ضرورة الإستحصال على أبنية وتجهيزات شرعية للتلفزيون بعد استرداد الدولة لحقوقها مما سيرتب مصاريف ونفقات كبيرة، فحصل نوع من اتفاق بين جمع والظاهر مفاده أن يتم تسليم التلفزيون مع الـ **Actif et passif** العائد له للظاهر، ولا يعرف بقرادوني إذا سدد الأخير أي مقابل، على أن تبقى الأخبار والبرامج السياسية بعهدة جمع كشرط أساسي وضعه الأخير لقاء تخليه عن التلفزيون، وأنه تكريساً لهذا الإتفاق، وبطلب من جمع والظاهر، جرى تسليم كل المستندات العائدة للتلفزيون للظاهر باستثناء أوراق الضد التي سلّمها هو أي بقرادوني لجمع، وأنه يعتقد أنه نتيجة للمفاوضات والإتفاق أعلاه جرى تغيير الوضعية القانونية للتلفزيون من شركة **LBC** إلى شركة **LBCI**، وجرى تغيير اللوغو بهدف إيجاد نوع من قطع وصل بين المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة، ولا يعرف ما إذا سدد الظاهر أي بدل نقدي أو عيني لقاء الإتفاق أعلاه،

وأن المحامي سامي توما استشاره لناعية الطلب منه التفرغ عن موجودات الشركة القديمة للشركة الجديدة، فأشار عليه بالإيجاب بالنسبة له وللبستاني، وهو لا يعرف مدى اطلاع جمع على "النقطة القانونية" بين LBC و LBCI التي كانت ظاهرة للعيان، وأنه متأكد من أنه على

أثر حل الميليشيات وتوقف الجبايات في أواخر عام ١٩٩٠ توقف عمل الصندوق الوطني. وقد أفاد بقرادوني أمام المحكمة بأن الرئيس الراحل بشير الجميل هو من أسس القوات اللبنانية التي كانت في البدء التنظيم المسلح لكل الأحزاب المسيحية المعروفة في حينه بالجبهة اللبنانية، والذي يضم كل المقاتلين المنتسبين إلى الأحزاب الأربعة: الكتائب، الوطنيين الأحرار، التنظيم، وحراس الأرز، وأنه، ومنذ بدء التفكير بالقوات اللبنانية، كان الرئيس الجميل ينوي تأسيس حزب هو حزب القوات اللبنانية، وقد أسسه فعلاً، ولكن لم يتم التفكير بتأسيسه رسمياً أو بإجراءات التأسيس والنشر بسبب ظروف الحرب، ولكن الحزب المذكور كان موجوداً فعلاً وواقعاً.

وأضاف بقرادوني، أنه، وبعد انتهاء حرب السنتين، كانت توجد خلافات مستترة بين العناصر المنتمين إلى الأحزاب المتفرقة، فأراد الرئيس الراحل بشير الجميل توحيد البندقية وتأسيس تنظيم مسلح موحد لكل تلك العناصر، وذلك عام ١٩٧٦، وفعل ذلك بعد أخذ موافقة الرئيس الراحل كميل شمعون والراحل بيار الجميل، وبالفعل أنشئ عام ١٩٧٦ تنظيم القوات اللبنانية الذي ضم كل المقاتلين وكل الأحزاب، ومنذ البدء نُظِرَ إلى القوات اللبنانية كذراع سياسي لبشير الجميل، وأن الأخير كان ينوي حلها بعد استلامه سدة الرئاسة ودمجها في الجيش، وأنه كان يقول للرئيس بشير الجميل أنه لا يمكن لأي رئيس جمهورية أن يترك ميليشيا تابعة له بمواجهة الجيش الوطني، وأنه وبعد استشهاد الجميل، استلم قيادة القوات اللبنانية فادي افرام، وأن انتفاضة ١٩٨٥ حصلت على خلفية الخلاف مع حزب الكتائب، وتحديداً مع الرئيس أمين الجميل، حيث تولى هو، أي بقرادوني، قيادة الدائرة الإعلامية وحيقة قيادة مجلس الأمن المركزي وجمع قيادة الأركان، وأن القوات، ومنذ نشأتها، هي حركة مقاومة تهم بالشؤون العسكرية والشق السياسي تنصرف كحزب، وأن حزب القوات قبل انتفاضة ١٩٨٥ كان تابعاً لحزب الكتائب، وبعد الإنتفاضة، بقيت القوات تهم بأمور المقاومة على صعيد الحرب الأهلية والحرب مع القوات السورية، ولكن دائماً كانت تعنى بالسياسة والقتال والمقاومة ولم تكن يوماً غير مهتمة بالشأن السياسي، ولم يتم التفكير إطلاقاً بتأسيس جمعية للقوات اللبنانية.

وأردف بقرادوني بالقول إن الصندوق الوطني للقوات اللبنانية كان يمول بشكل رئيسي من الجباية من الشعب، وإن الدولة لم تصادر أموال الأحزاب التي حلتها، وإنما تم حل الميليشيات وقرّر نزع سلاحها فقط، وتابع بالقول إن حزب القوات اللبنانية لم يعمد بعد استحصاله على

العلم والخبر عام ١٩٩١ إلى نقل أسهم LBC إليه، لأنه كان يوجد تفاهم على كل الأمور بين جمعج والظاهر، ولأن الحزب كان يتربق قانون المرئي والمسموع المنتظر صدوره، وإنه هو أي بقرادوني قد اطّلع على عقد التفرغ عام ١٩٩٢، ويعتقد أن الدكتور جمعج قد علم حتماً بهذا العقد وبتأسيس LBC بالنظر لأهمية العقد وأهمية تأسيس LBC، وإن الدكتور جمعج لم يخبره إطلاقاً أنه علم بعقد التفرغ أو بتأسيس LBC، وهو ليس متأكداً من حصول أي بيع بين جمعج والظاهر، ولكن ما يعتقد أنه جمعج قد سلّم التلفزيون ككل للظاهر بكل موجوداته وأنه حصل تفاهم بين الفريقين قوامه أن يتحمل الظاهر كل الأعباء مقابل تغطية إعلامية لحزب القوات اللبنانية.

وأضاف بقرادوني أن تلفزيون LBC كان بعد انتهاء الحرب في حالة عجز مالي على حد ما يعتقد بفعل انشغال القوات بالحرب وتوقف مداخيل الصندوق تبعاً لتوقف الجباية، وأنه ليس متأكداً من مرور التلفزيون بحالة عجز مالي لأنه لم يكن مطلعاً على الأرقام وليس خبيراً بهذه الأمور، ولم يحصل أن أبلغه جمعج حتى أثناء زيارته له في السجن عن أن التلفزيون أضحى للظاهر ولم يحصل أن تداول معه بموضوع التلفزيون، وبسؤاله من الأستاذ عدوان: هل حصل توقيع عقد تأسيسي عام ١٩٧٦ باتفاق بإنشاء القوات اللبنانية لتوحيد البندقية وإدارة المنطقة الشرقية؟ أجاب: إنه لا يذكر ولا يعلم بتوقيع هذا العقد، ولكن المضمون متفق عليه، فالقرار اتخذ، على حدّ ما يعتقد، من الرئيس الراحل بشير الجميل بتوحيد البندقية وإدارة المنطقة الشرقية، وفي الواقع كانت القوات اللبنانية تجمع كل الأحزاب المقاتلة في المنطقة الشرقية، وأضحت منذ تأسيسها المشرفة على كل الأمور الحياتية والمالية فيما يتعلق بتلك المنطقة، وإنه ترك القوات منذ العام ١٩٨٩ ولم يعد على إطلاع مباشر على ما يحصل فيها.

وعندما سألته المحكمة: لماذا ادعى حزب الكتائب ملكية LBC بالرغم من تصريحه بأن LBC كانت أساساً للقوات؟، أجاب بقرادوني بأنه اتخذ قرار في المكتب السياسي لحزب الكتائب بناء على معلومات وصلته أن يبار الظاهر دفع ثمناً ما إلى القوات اللبنانية مقابل تملكه LBC، وهذه المعلومات أصبحت شائعة عام ١٩٩٥، وقد اتخذ القرار المذكور لأن حزب الكتائب اللبنانية كان يعتقد بتوجب مبلغ ما كان يجب أن يدفعه الظاهر له كما فعل مع القوات، فلحزب الكتائب حصة في التلفزيون منذ تأسيسه، وانتهى النزاع على الملكية مع حزب الكتائب حيناً بأن دفع الظاهر خمسمائة ألف د.أ. للحزب المذكور، وهذا الأمر أكده الظاهر.

وأضاف بقرادوني بالقول إنه وجه إلى الظاهر كتاباً مؤرخاً في ١٢/٧/١٩٩٥ أبدى فيه استغرابه ادعاء الظاهر ملكية التلفزيون لأنه كان ولا يزال يؤمن بأن التلفزيون هو حامل لقضية

وليس مشروعاً تجارياً، وإن البستاني وضع إسمه في الـ LBC كخدمة، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد له أي دور ولم يقبض أي مبلغ ولم يتخذ أي قرار ولم يحضر أي اجتماع، وهو يؤيد أقواله التي أدلى بها في مقابلة تلفزيونية، وإن توما قد استشاره قبل توقيع عقد التفرغ، فقال له "امضي وخلاص من المسؤولية" أي مسؤولية كونه مساهماً سورياً، وإن الضاهر لم ينضم إطلاقاً إلى القوات اللبنانية بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، وإن العلاقة التي ربطت الضاهر بجمع لها طابع عائلي ابتدأت مع والد الأول، ولم تكن علاقة رئيس ومرؤوس، وحتى سامي توما والبستاني لم يكونا من عناصر القوات اللبنانية، وكانت الغاية من ذلك أن يتستر التلفزيون بطابع وطني وليس بطابع حزبي، وإنه لم تكن هناك بطاقات عضوية يتم الإنضمام بموجبها إلى القوات اللبنانية، وإن الضاهر لم تكن لديه أية مسؤوليات عسكرية أو سياسية في القوات اللبنانية بفترة الحرب، وهو لا يؤكد عدم وجود تلك البطاقات قبل عام ١٩٨٥، ويعتقد أنه كانت توجد بطاقات توزع على عناصر القوات.

• إن الشاهد أنطوان الشويري قد أفاد بأنه كان الوكيل الحصري للإعلانات على تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال منذ انطلاقتها لغاية تاريخه، وأوضح أنه وكيل الإعلانات على كل قنوات التلفزيون منذ انطلاقتها لغاية آخر عام ٢٠٠٨، وأن دوره بات محصوراً بالمحطة الأرضية بعد العام المذكور، وأن التلفزيون جُهِّز بمعدات فنية تم شراؤها بتمويل من الصندوق الوطني التابع للقوات اللبنانية، وأن تعامله مع الضاهر لم يكن على أساس أنه شريك أو أحد مالكي التلفزيون إنما كمدير عام له، وهذا التعامل بتلك الصفة لا يزال مستمراً لغاية تاريخه، وأنه يمكن تقسيم عمل التلفزيون إلى مرحلتين: الأولى تمتد منذ انطلاقه في ١٩٨٥/٨/٢٣ لغاية عام ١٩٩٢ والثانية منذ عام ١٩٩٢ لغاية تاريخه، ففي المرحلة الأولى لم يكن هناك من شك مطلق بأن ملكية التلفزيون هي فعلياً للقوات اللبنانية، وأنه في الفترة الأولى لانطلاقة التلفزيون كان يجري تمويله مالياً من الصندوق الوطني للقوات اللبنانية، إنما بعد حوالي سنتين أو ثلاث من انطلاق التلفزيون ونجاحه في استقطاب سوق إعلانات كبير أصبح يتمتع بنوع من الإكتفاء المالي الذاتي مما دفع القوات اللبنانية في مرحلة لاحقة على أثر حلّ الميليشيات إلى المطالبة بدفعات من التلفزيون كمساهمة مالية في ضوء شحّ موارد التنظيم، وكان يتم التوصل إلى نوع من تسوية حبية بشأن قيمتها بمساهمة مباشرة منه أي من الشويري على شكل تسليفات مسبقة على حساب الإعلانات.

وأضاف الشويري أنه خلال عام ١٩٩٢، وفي ضوء اشتداد الخلاف السياسي بين ججمع وبقراذوني، رغب الأول وأصرّ على قطع أية علاقة للثاني بالقوات اللبنانية وتحديد بالتلفزيون،

وجرت عدة اجتماعات بينه، أي الشويري، وبين جعجع والظاهر لإيجاد المخرج القانوني اللازم كون التنازلات الثلاثة من الشركاء الصوريين منظمة لمصلحة بقرادوني، فطرح هو، أي الشويري، حلاً قانونياً بعد استشارة عدة محامين من بينهم الوزير السابق ابراهيم نجار والمحامي أنطوان معريس بأن تُنشأ شركة جديدة باسم **LBCI** مكان الشركة القديمة، وهذا ما تمّ وأُسست الشركة الجديدة من الظاهر وزوجته ومارون جزار، وأضاف أن الشركة الجديدة بادرت إلى شراء كل موجودات الشركة القديمة ومطلوباتها **actif et passif** بغرض إفراغ الأولى من أصولها ومتوجباتها وإطلاق العمل مجدداً واستمراره بواسطة الشركة الجديدة، وقد عقد مجلس إدارة الشركة القديمة اجتماعاً كلّف بموجبه توما بإتمام البيع وتوقيع العقد، كما عقد مجلس إدارة الشركة الجديدة اجتماعاً كلّف بموجبه الظاهر بإتمام عملية الشراء، وهذا ما تمّ فعلياً، وأنه وعلى أثر المقارنة المالية بين موجودات ومطلوبات الشركة القديمة اتضح وجود فارق فائض بحوالي مئة ألف دولار أميركي جرى تنظيم شيك به لأمر الشركة القديمة، إلا أن قيمة الشيك لم تقبض بحسب علمه.

وأوضح الشويري أن هذه العملية كانت تهدف فقط من الناحية القانونية إلى نقل الموجودات والمطلوبات من وعاء قانوني إلى وعاء قانوني جديد للأسباب الواردة أعلاه، وأنه من الناحية الفعلية لم يتغير أي أمر، وأن اختيار الشركاء الجدد تمّ من قبل جعجع بصفته قائد القوات اللبنانية المالكة الفعلية للتلفزيون، وسبب اختياره بصورة أساسية لبيار الظاهر وزوجته كمالين 99% من الأسهم يعود لعدة أسباب منها الثقة العمياء والعلاقة الوطيدة جداً بين جعجع والظاهر، وكون الأخير كان يمثل الأول ويمثّل خط القوات اللبنانية في التلفزيون كما يمثل استمرارية للإدارة السابقة الناجحة، أما اختيار مارون جزار بناء لاقتراح الشاهد الشويري، فكان لضرورة "كمال العدد".

وأضاف الشويري أنه خلال عام 1993 طرح مشروع توأمة أو شراكة بين ثلاثة تلفزيونات هي تلفزيون **LBC** والمستقبل وتلفزيون لبنان تحت مظلة شركة قابضة بين الرئيس الراحل رفيق الحريري والقوات اللبنانية المالكة الفعلية لتلفزيون **LBCI**، وأن جعجع أبلغه بعد عودته من اجتماع مع الرئيس الحريري باستعداد الأخير لتحسين نسبة حصة القوات في الشركة القابضة، وطلب إليه الاجتماع في اليوم التالي مع الرئيس الحريري لمتابعة الموضوع، ولم يتم تكليف الظاهر بهذه المهمة لأن الرئيس الحريري كان قد رفض الاجتماع بالظاهر بسبب حملة شنّها التلفزيون المذكور عليه، وأنه، أي الشويري، قد اجتمع بالفعل في اليوم التالي بالرئيس الحريري الذي أبلغه باستعداده لرفع نسبة حصة القوات اللبنانية في الشركة القابضة المزمع إنشاؤها وسلّمه نسخة عن مشروع مرسوم جديد ينظم البث الفضائي، فقام هو، أي الشويري، بتسليم تلك النسخة

لجمع بحضور الضاهر، وطلب من جمع تكليف شخص يتمتع بالخبرة السياسية لمتابعة هذا الشق مع الرئيس الحريري.

وأردف الشويري بأنه في الفترة السابقة مباشرةً لصدور قانون تنظيم المرئي والمسموع اتخذ القرار بزيادة الإكتتاب في رأس المال وبإدخال مساهمين جدد على أن تجري المحافظة على أكثرية الأسهم في المحطة أي على ٥١% للمالكين أي للقوات اللبنانية، وبأن هذه المحافظة أخذت بعين الإعتبار عند إنشاء الشركات الأخرى، وبأن جمع دعاه والضاهر إلى اجتماع بعد خروجه من السجن، وفتح حديث التلفزيون مع الضاهر وطلب من الأخير بصفته المساهم الأكثرية الظاهري فيه والممثل الفعلي للمالكة الحقيقية أي القوات اللبنانية أن يساهم بأموال من الأرباح المحققة سابقاً لتمويل حزب القوات اللبنانية، فطلب الضاهر مهلة لمراجعة الإيرادات مع الشويري وتالت الاجتماعات بعدها والبعض منها تم بحضور الأخير، وحضر بعضها النائب جورج عدوان، وتمحورت حول أمرين أساسيين هما حقوق القوات اللبنانية المادية في التلفزيون، وحقوق الضاهر كصاحب فضل كبير في ازدهاره واستمراره، إلا أن اللقاءات لم تؤدّ إلى نتيجة، ولاحظ هو، أي الشويري، نوعاً من المماطلة والتسويف من قبل الضاهر، فطرح خلال عام ٢٠٠٧ حلاً متكاملًا يقوم على إجراء نوع من التقويم للتلفزيون منذ انطلاقة، وتحديد قيمته الحالية، على أن يجري توزيع الحصص البالغة ٥١% بين القوات اللبنانية والضاهر إنطلاقاً من معيار أن القوات تحوز قيمياً على كامل الفترة السابقة لعام ١٩٩٤ ويجري توزيع الحصص والنسب في الفترة اللاحقة لعام ١٩٩٤ لغاية تاريخه بين الفريقين بواسطة التحكيم العادي، وتبقى الإدارة الفنية ومجلس الإدارة من نصيب الضاهر، والشق السياسي باتفاق مشترك بين جمع والضاهر.

وأضاف الشويري أن جمع وافق على المشروع المذكور، كما وافق عليه الضاهر بحضور الإعلامى مارسيل غانم، إلا أن الضاهر قد غير رأيه بعد يومين أو ثلاثة بحجة حرية الصحافة، وأن مقولة أن الضاهر ربما اشترى التلفزيون من جمع خلال عام ١٩٩٢ هي هرطقة لا يقابلها إلا بابتسامة، وأنه يعتبر التلفزيون ليس ملكاً للضاهر ولا لجمع كشخصين، بل هو ملك سائر المواطنين الذين ساهموا ولو بلبيرة واحدة لقيامه، كما هو ملك العشرة آلاف شهيد الذين سقطوا دفاعاً عن قضية معينة.

وحيث إنّ المحكمة قد تيقنت من خلال التّحقيق في كلّ ما تقدّم، وعلى نحوٍ لا يرقى إليه الشك، أنّ فكرة إطلاق التلفزيون إنّما تعود أساساً إلى الرئيس الراحل بشير الجميل، وهو القائد الأوّل لتنظيم القوّات اللبنانية، كما هو مؤسّسه، وأنّ التلفزيون قد دخل مرحلة التنفيذ وانطلق بثّه رسميّاً في عام ١٩٨٥، وقد

أُسسَ بتمويل من "الصندوق الوطني" التابع لميليشيا القوات اللبنانية، وبجهود بُذِرت من الضاهر الذي سخر له طاقاته وخبراته العلمية، وأنّ هذا الأمر قد تمّ بادئ ذي بدء من خلال شركة "المؤسسة اللبنانية للإرسال" التي وصلت إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي في أواخر الثمانينات، وقبل استحصال حزب القوات اللبنانية على بيان العلم والخبر، وأضحّت تغذي "الصندوق الوطني" بالأموال بعد أن كانت تعتمد في تمويلها الكامل على ما يمدّها به ذلك الصندوق، وهذا الإكتفاء الذاتي ثابت بأقوال جعجع والشويري والضاهر والراسي، بحيث لم تعد الشركة تتلقّى أية أموال من الصندوق الوطني بفعل وصولها إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، وأضحّت تسدّد ثمن أية أموال يزودها بها هذا الأخير، بدليل أنها قد قامت بتسديد ثمن عقاري أدم على حد ما جاء في أقوال رجي الراسي، ثمّ وفي عام ١٩٩٢، أُسسَت شركة LBCI، وتمّ عقد التفرغ المؤرّخ في ١٩٩٢/٦/٣٠ الذي انتقلت بموجبه كل موجودات التلفزيون وعناصره بما فيها الشعار والزبائن من الـ LBC إلى الـ LBCI؛

وحيث إنّ هذا العقد، وبمعزل عمّا إذا كان بالإمكان اعتباره بيعاً منظماً بين جعجع والضاهر، الأمر الذي ستتناوله المحكمة فيما بعد، قد تمّ حتماً بعلم الدكتور جعجع وموافقته، وذلك بالرغم من إنكاره، إذ من الثابت بأقواله أنه قد بقي يشرف على أعمال التلفزيون ويتابع كلّ التفاصيل المتعلقة به لغاية تاريخ دخوله السجن في عام ١٩٩٤، وأنّه كان يعلم بأن الـ LBC أصبحت LBCI، وأنّ هذا الأمر قد تمّ لمقتضيات الخروج من صورة الحرب ولحاجات البثّ الفضائيّ، لا سيّما وأنّ جعجع قد أفاد بأنه، بحسب رأيه، فإنّ المسؤول عن الصندوق الوطني حينها، أي جورج أنطون، ولاحقاً رجا الراسي، يفترض أن يكونا على اطلاع على هذه الخطوة؛

وحيث إنّ ما يعرّز علمه بواقعة التفرغ وموافقته عليها، هو ما ورد في إفادة ابراهيم اليازجي الذي كان مديراً لمكتب جعجع بتاريخ التفرغ، والذي أقرّ بأنه واكب انتقال التلفزيون من مظلة شركة LBC إلى مظلة شركة LBCI التي تضم الضاهر وزوجته ومارون جزار، بحيث لا يعقل أن يكون مدير مكتبه عالماً بهذا الانتقال، ويكون هو جاهلاً له، بالرغم من متابعته كلّ التفاصيل المتعلقة بالتلفزيون؛

وحيث، ولو سلّم جدلاً، بأنّ جعجع لم يكن ملتماً بالقيود المحاسبية المتعلقة بالتلفزيون، فيبقى أنّ علم رئيس الصندوق ومدير مكتب جعجع في ذلك الحين بواقعة التفرغ، يستتبع حتماً موافقته، أي موافقة جعجع، على التفرغ، وهو الذي أقرّ بأنّ رئيس الصندوق كان يراجعه بالخطوط العريضة دون إدخاله في التفاصيل، وطالما أنّه كان ولا يزال الأمر الناهي في القوات اللبنانية، بحيث لا يعقل أن يُتخذ أي قرار بالتفرغ عن موجودات الشركة بمعزل عن موافقته؛



وحيث ما يؤيد ذلك ويعزّزه أيضاً، هو ما ورد في إفادتي الشاهدين الأستاذ كريم بقرادوني وأنطوان الشويري المفصلتين أعلاه، وما يؤكده كذلك بصورة جازمة، أنّ الجهة المدعية نفسها، والتي أسندت شكواها في الأساس إلى عقد التفرغ الحاصل بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠، معتبرة أنّ المدعى عليهما الضاهر والبستاني قد أساءا الأمانة، من خلال العقد المذكور باعتباره انطوى على إفراغ الشركة من موجوداتها وتحويلها إلى شركة أخرى، ومن خلال تخمين قيم تلك الموجودات بأقل من قيمتها الحقيقية، ومن خلال إدخال مساهمين جدد إلى الشركة لم يؤدّ بعضهم أية مساهمة فعلية فيها، ومن خلال تأسيس الشركات التابعة، قد انتهت في مذكراتها المقدمة أمام المحكمة، وتحديداً تلك المؤرخة في ٢٠١٤/٢/٢٤ و ٢٠١٧/٣/٧ و ٢٠١٧/١٢/١٨ إلى اعتبار المدعى عليه الضاهر قد تمكن، من خلال الأفعال التي اعتبرتها أساساً مكونة لجرم إساءة الأمانة، من تطوير التلفزيون، والإستحصال على ترخيص للبثّ وفقاً لأحكام قانون المرئي والمسموع رقم ٩٤/٣٨٢، وإنشاء شركات تابعة له اعتبرت أنّ إنشاءها كان ضرورياً لإبقاء كامل ملكيتها للقوات اللبنانية بالنظر للقيود المفروضة في قانون الإعلام، كما اعتبرت أنّ الضاهر بقي مقرراً بحقوقها وملكيتها لغاية عام ٢٠٠٦، وأنّ كل الأعمال السابقة لتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٩ قد جاءت في سياق عقد الوكالة والصورية القائم بين الطرفين؛

وحيث إنّ المحكمة قد تيقنت، في المقابل، أنّ أيّ بيع للتلفزيون ولموجوداته لم يحصل بين جمعع والظاهر، الأمر الذي أنكره الأول وادّعه الثاني، إذ إنّ هذا البيع لم يقترن بما يشتهه أو يؤيده في أوراق الدعوى، بما في ذلك إفادات غالبية الشهود، بل على العكس، فإنّه وجد ما يدحضه كلياً، حتى بمدلول أقوال المدعى عليه الضاهر، هذا وأنّ عقد التفرغ المؤرخ في ١٩٩٢/٦/٣٠ لم يوفّر للظاهر الدليل المنشود على صحة أقواله، إذ إنّ العقد المذكور قد اقتصر على نقل موجودات التلفزيون وسائر الحقوق الواردة فيه من شركة LBC إلى شركة LBCI، ولم ينطو على أيّ مقابل اتفق على تسديده لقاء التنازل الحاصل، بل جلّ ما اختزنه هو أنّ عملية تخمين الموجودات المتفرغ عنها قد أظهرت رصيماً دائماً لـ LBC بحوالي مئة ألف دولار أميركي؛

وحيث إنّ التناقض الوارد في إفادات الضاهر قد أتى ليعزز أكثر عدم صحة أقواله بخصوص شرائه عناصر التلفزيون وموجوداته من جمعع، لا سيّما بعد ثبوت عدم حيازته ورقة الضدّ الأصليّة التي سبق أن أفاد بأنه قد استلمها بعد البيع المزعوم حصوله مع جمعع، ولا تجديده نفعاً للتبريرات المتناقضة التي توسّلها لتفسير وجود تلك الورقة بحيازة المدّعية، فتارةً يدلي بأنّه استلمها من بقرادوني في عام ١٩٩٢ بعد إتمام عملية البيع، وتارةً يدلي، وبعد أن فوجئ بوجودها بحوزة المدّعية، بأنّه ظنّ بأنه استلمها من بقرادوني،

وبأنّ الملف الذي استلمه من بقرادوني ربما لم يكن يحتوي على ورقة الضد رغم أنه دقق في محتوياته، وتارةً يقول إنّه لم يفتح الملف ولم يدقق في محتوياته إلا بعد الإدعاء عليه من حزب الكتائب، وتارةً يدلي بأنّ قيمة التلفزيون كانت صفرًا عند شرائه له، وتارةً يدلي بأنّ التلفزيون كان في حالة عجز، رغم ثبوت وصوله إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، وازدهار أعماله، ورغم أنّ عقد التفرغ قد أظهر رصيماً دائماً لصالح الـ LBC بالرغم من أن التخمينات قد شملت فقط المعدات والحقوق والديون ولم تتناول قيمتي اللوغو وعنصر الزبائن؛ بمعنى آخر كيف تكون LBC في حالة عجز وقد أظهرت قيم موجوداتها قبل التفرغ عنها إلى LBCI أنّ الأولى دائنة بمئة ألف دولار أميركي، وأنّه ولو أخذت بالفعل قيمة العنصرين المذكورين أي اللوغو والزبائن التي لم تذكر في عقد التفرغ، لكانت الشركة قد أظهرت وجود فائض كبير يتجاوز المئة ألف دولار أميركي، بما من شأنه أن ينفي وجودها في عجز حتمّ التنازل أو البيع المدعى حصوله، كما كيف تكون الـ LBC في حالة عجز، وهي كانت جاهزة لتغطية كل الشرق الأوسط والولايات المتحدة وكندا قبيل توقيع عقد التفرغ، وذلك وفقاً لأقواله التي صرح بها في المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة المسيرة؛

وحيث، وفي عطف على ما تقدّم، فإنّ الضاهر لم يسدّد أي مقابل لعقد البيع المدعى حصوله من ماله الخاص، فهو لم يحتسب ما دفعه من ماله الخاص، بل إنّه أقرّ بأنه قد سدّد ثمن التلفزيون الموازي للتمويل الذي مدّه به الصندوق "دين القوات" من عائدات التلفزيون، أي أنّه يقول إنّه سدّد ثمن ما اعتبره "مال القوات" من عائدات "مالها"، وأقرّ بأنه قد سدّد القوات فقط دينها للمعادل لمساهمة الصندوق في الشركة ولثمن العقارات مبقياً الخسائر التي لا تزال مستحقّة على الـ LBC لغاية تاريخه والبالغة عشرة مليارات ليرة على عاتقها كي "تشوف شو بدا تعمل فيها وبالخسائر"، وهو أمر لا يقبله العقل والمنطق أن يتخلى قائد سياسي عن "منبره الإعلامي" المزدهر والمربح "وطالما أنّ العمل فيه مستمر والشغل بسكّر" مقابل فقط تغطية مساهمته في الشركة ومبقياً الخسائر على عاتقه، علماً بأنّ الضاهر قد عاد وناقض أقواله السابقة منكرًا أي عجز فعلي في الـ LBC في أواخر التسعينيات؛

وحيث، وبالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ مزاعم الضاهر حول تكريس عقد البيع من خلال إنشاء شركة جديدة انتفت أية علاقة للقوات بها، تتنافى وصریح أقواله المدلى بها أمام حضرة قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان حيث أفاد باستمرار إشراف القوات اللبنانية على نشرات الأخبار العائدة لشركة LBC ولشركة LBCI حين حلّ حزب القوات اللبنانية، كما تتنافى وواقعة لجوئه بعد البيع المزعوم لجمع مع أجل تزويده بمبنى أدما بعد مدهمة المبنى القديم من الجيش، وواقعة استمرار إشغال الشركة لعقار البوار المملوك من شركة الأسمر التابعة للقوات اللبنانية وفقاً لأقواله، وواقعة التفاوض مع جمع وريث

الصندوق الوطني بخصوص بيع جزء من مكتبة الأفلام، الأمر الذي أكّده الشاهد مروان اسكندر، وواقعة المباحثات الجارية بين جمعج والرئيس الراحل الحريري بموضوع إنشاء شركة الهولدنغ بين شركة LBCI وتلفزيون المستقبل وتلفزيون لبنان، بحيث إنّ استمرار جمعج في التدخل بشؤون التلفزيون ينفي حصول البيع المزعوم الذي يفترض حتماً، في حال تحقّقه، استقلال الشاري المفترض، أي الضاهر، بحقوقه على المبيع وانتهاء أية علاقة للبائع به؛

وحيث إنّ ما يدحض البيع المزعوم بشكل جازم ولا يحتمل أي تأويل، إنّما هو التفاوض الذي أجره الضاهر مع المدعية قبل تقديم هذه الدعوى، والتي تثبت محاضر الاجتماعات الصادرة عن وكيله، أنّ المباحثات كانت تتناول المصالح التاريخية العائدة للقوات اللبنانية في التلفزيون، فإذا كان التلفزيون قد بيع منه فعلياً، أو أقله، قد تمّ التنازل عنه لصالحه لقاء تحمّله كلّ أعبائه وديونه وبدون أي مقابل، فلماذا يفاوض الضاهر بانه المفترض "جمعج" على التعويض النقدي الذي قد يتوجب عليه بحسب محضر الاجتماع المنظم في ٢٠٠٦/٣/٢١ والمرسل من وكيله إلى عدوان، ولماذا يقوم الضاهر بدفع مبالغ مالية لبائعه بعد خروجه من السجن، لا سيّما وأنّه قد أفاد بأنه كان قد انتهى من تسديد ما اعتبره "دين القوات" قبل دخول جمعج إلى السجن، الأمر الذي يخرج عن المجرى المنطقي والطبيعي للأمر، إذ لا يعقل أن يتفاوض الشاري مع البائع بعد إتمام عملية البيع وأن يدفع له مبالغ مالية بالرغم من تسديده السابق لكامل الثمن وفقاً لأقواله، وطالما أنّ حقوق البائع تقتصر فقط على قبضه الثمن وتنقضي باستيفائه؛

وحيث إنّ انتفاء أيّة "أوراق ضدّ" بخصوص أسهم LBCI لا يجدي الضاهر نفعاً في سعيه إلى إثبات شرائه الموجودات وسائر العناصر والحقوق من جمعج، وطالما أن واقعة الشراء قد باتت نافلة في ضوء مجمل ما سبق أعلاه؛

وحيث يتعين، وفي ضوء ثبوت عدم شراء الضاهر للتلفزيون ولموجوداته من جمعج، تحديد ماهيّة الأموال المسلّمة إلى الضاهر، تمهيداً للتثبت من مدى إمكانية وقوعها تحت طائلة التجريم بإساءة الأمانة، ومن مدى تحقق عناصر جرم إساءة الأمانة في ضوء ما سبق من إدلاءات بخصوص ملكيّة الجهة المدعية ووحدها مع ميليشيا "القوات اللبنانية"؛

وحيث من الثابت أنّ التلفزيون كان مجرد فكرة قبل تأسيس شركة LBC، وأنّه لم يدخل حيز التنفيذ، أي أنّه لم يؤسّس فعلياً إلا في عام ١٩٨٥، حيث أنشئ بجهود بذلت من الضاهر الذي سخر له خبرته

العلمية إنطلاقاً من تخصصه في مجال الإعلام، وتمويل من قبل "الصندوق الوطني" التابع لميليشيا القوات اللبنانية، والذي كان يعتمد في عائداته على الجباية من الشعب اللبناني، وهذا الأمر ثابت بأقوال جمع جمع أمام المحكمة، وأنّ التلفزيون الذي انطلق في مبنى عائد للدولة اللبنانية، قد تأسست من أجله شركة بين الضاهر وتوما والبستاني الذين وقّعوا كتب ضدّ لصالح الدائرة الإعلامية في ميليشيا "القوات اللبنانية" أقرّوا من خلالها بملكيتهم الصوريّة وباستعدادهم للتنازل عنها عند مطالبتهم بها، وأنّ هذا التلفزيون قد مّول بالكامل قبل وصوله إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، من مال الجباية، وحتى بعد تأسيس حزب القوات اللبنانية، فإنّ العقارات التي قيدت على إسمه من قبل الصندوق الوطني، وبإيعاز من جمع جمع، هي من مال الجباية، بحيث لا الميليشيا ولا حزب القوات اللبنانية الذي ضم ملفه إلى المدعية ودُججا سوية، ولا جمع جمع ولا الضاهر قد ساهموا بأموالهم الخاصة في تأسيس التلفزيون، بل التلفزيون مّول بالكامل في البدء من عائدات الجباية، ثمّ أضحى يتغذى من عائدات تشغيله التي تحققت بجهود الضاهر، ومن القروض المصرفية ومن أموال المساهمين الجدد الذين أدخلوا إلى الشركة بفعل الزيادات الطارئة على رأس المال، فالضاهر، وإن لم يساهم بماله في تأسيس التلفزيون، إنّما قد ساهم بجهوده في ذلك، حتى بات التلفزيون في المراتب الأولى، واقترن بالترخيص القانوني الذي مُنح للشركة المالكة له؛

وحيث إنّ جزءاً من التمويل الذي أنفقته ميليشيا القوات اللبنانية في سبيل تأسيس التلفزيون تمثّل بتجهيزه بالمعدات اللازمة للإنطلاق وللإستمرار في البث، أي أنّ الضاهر قد سلّم فضلاً عن المبالغ النقدية التي حُصّصت لتغطية الرواتب والإنفاق المالي الذي يستلزمه نشاط التلفزيون، معدّات ومفروشات وأبنية وسيارات زوّده بها الميليشيا، وهي تلك التي شملها عقد التفرغ المؤرخ في ١٩٩٢/٦/٣٠، وكلّه تمّ قبل وصول التلفزيون إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، بحيث لم يعد التلفزيون بحاجة إلى أيّ تمويل، وأضحى يشكل مصدراً للعائدات بالنسبة للصندوق الوطني الذي حتى عندما بادر في عام ١٩٩٢ إلى تزويد الشركة بالعقارات، لجأ إلى استيفاء ثمنها إما فوراً وإما من خلال قيدها كدين على شركة التلفزيون؛

وحيث إنّ المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات تنص على ما يلي:  
"كل من أقدم قصداً على كتم أو اختلاس أو تبديد أو اتلاف أو تمزيق سند يتضمن تعهداً أو إبراءً، أو شيئاً منقولاً آخر سلّم إليه على وجه الوديعة أو الوكالة أو الإجارة أو على سبيل عارية الإستعمال أو الرهن، لإجراء عمل لقاء أجره أو بدون أجره شرط أن يعيده أو يقدمه أو يستعمله في أمر معين يعاقب بالحبس...."؛

وحيث إنّ المادة ٦٧١ من قانون العقوبات تنص على ما يلي:

"كل من تصرف بمبلغ من المال أو بأشياء أخرى من المثلثات سُلمت إليه لعمل معين وهو يعلم أو كان يجب أن يعلم أنه لا يمكنه إعادة مثلها ولم يبرئ ذمته رغم الإنذار، يعاقب بالحبس..."؟

وحيث إن المادة ٦٧٢ من قانون العقوبات تنص على ما يلي:  
" يعاقب بالحبس ... الأشخاص المذكورون فيما يلي عندما يقدمون على إساءة الأمانة بالأموال المسلمة إليهم أو المناط أمرها بهم وفقاً لنص إحدى المادتين ٦٧٠ و ٦٧١ السابقتين:....."؟

وحيث إن الرأي السائد في الفقه والاجتهاد يعرف إساءة الأمانة في وجهها المنصوص عليهما في المادتين ٦٧٠ و ٦٧١ من قانون العقوبات باستيلاء شخص على منقول يحوزه بفعل تسليمه إليه وفق أحد العقود المنصوص عليها في المادة ٦٧٠، أي ما اصطُح على تسميته بعقود الأمانة، أو بتصرفه بمبلغ من المال أو بأشياء أخرى من المثلثات سُلمت إليه لعمل معين، وذلك بتحويله صفته من حائز حيازة ناقصة لحساب مالكة إلى مدعٍ لملكيتها، ويعتبر أن عقود الأمانة هي تلك التي تنتقل بموجبها الحيازة الناقصة، أي الحيازة الواقعية ويبقى حق الملكية أو التصرف للمسلم ولا ينتقل البتة إلى المسلم إليه؛ وهذا الرأي يربط قيام جرم إساءة الأمانة بالتسليم الناقل للحيازة، ويعتبر أن التسليم هو كل عمل قانوني ناقل للحيازة، ومظهره مناولة مادية للشيء من المسلم إلى المسلم، ومن هنا فإنه يذهب إلى أن إساءة الأمانة لا تقع إلا على الأموال المادية دون المعنوية، وحيثه في ذلك أن الأشياء المادية هي وحدها التي تقبل الحيازة والتسليم والاستيلاء، أما الأموال المعنوية غير القابلة لتجسيد في كيان مادي، فلا يمكن الاستحواذ عليها، وبالتالي لا تصلح محلاً لتسليم، إلا ان تتجسد بما هو مادي يؤدي غرضها؛

وحيث إن الأخذ بهذه الوجهة يستتبع حتماً عدم قيام جرم إساءة الأمانة بشأن التلفزيون وأسهم شركتي LBC و LBCI الإسمية، ذلك أن التلفزيون، وهو مؤسسة تجارية، يعتبر مالاً معنوياً غير ملموس، كما أن الأسهم الإسمية المكونة لرأس مال شركتي LBC و LBCI، وإن تجسدت بوئاتق قابلة

للتداول، تبقى مالا منقولاً معنوياً، وطالما أن الأسهم تمثل حق المساهم في الشركة المساهمة، وطالما أن هذا الحق لا يندمج في الصكوك الممثلة لها، بحيث إن كنتم تلك الصكوك لا ينال من الحق المرتبط دائماً بالقيود الواردة في دفاتر الشركة، إذ إنّ ملكية تلك الأسهم لا تتبدل إلا بالقيود في دفاتر الشركة، ولا يكتفى بصدها بالمناولة اليدوية، الناقلة للملكية فقط، عندما تكون الأسهم محررة للأمر أو لحاملها؛

وحيث إنّّه إذا كان صحيحاً أنّ مبدأ شرعية الجرائم يوجب على المحكمة التقيّد بحرفية النصوص، وبعدم التوسّع في تفسيرها إلى حالات لم يشأ المشرّع تجريمها، إلا أنّ هذا لا يعني في المقابل، أن تُفسّر النصوص على نحو يؤدي إلى تضيقها بما من شأنه أن يفضي إلى استبعاد بعض الحالات بما يتنافى ومدلولها الحقيقي، لأنّ في ذلك إنحرافاً في فهم النص وقصراً له على بعض ما شاءه المشرّع، وإهمالاً لباقي المقاصد التي ينطوي عليها؛

وحيث إنّّ جرم إساءة الأمانة هو من الجرائم التي تشكّل اعتداءً على ملكية الأموال المنقولة، وبالتالي فإنّ ما يصلح أن يكون محلاً له هو فقط ما يعتبر مالا منقولاً، وبالتالي فإنّ المحكمة ترى، وخلافاً لما هو سائد في الفقه والإجتihad، أنّ نص المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات، لا يقتصر فقط على المنقولات المادية، بل إنه ينطبق أيضاً على المنقولات المعنوية، وذلك وفقاً للحجج التالية:

١. إنّ نص المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات قد تكلم عن إساءة الأمانة بأشياء منقولة، والشيء لغةً هو أي موجود ثابت متحقق وسواء أكان حسياً أم معنوياً، فالقول بأنّ موضوع جرم إساءة الأمانة يقتضي أن يكون مالا مادياً هو تضيق للمعنى الحقيقي لكلمة "شيء" الواردة في نص المادة المذكورة.

٢. إنّ حق الملكية لا يقتصر على الأشياء المادية بل يقع أيضاً على الأشياء المعنوية.

٣. إنّ نص المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات قد اشترط سبق تسليم المال، واعتبر أن الكتم أو التبيد أو التمزيق أو الاتلاف أو الاختلاس... لا يقوم به وحده العنصر المادي للجرم، وأما يجب ان يسبقه تسليم للمال أو السند الذي يقع عليه لاحقاً الكتم أو التبيد... ويجب أيضاً ان يكون التسليم السابق على سبيل الأمانة، وإنه إذا كان صحيحاً أنّ تسليم المال المادي يتم بمنح المستلم الحيابة المادية عليه بالنظر لماهيته القابلة للحيابة، إلا أنّ ذلك لا يعني إطلاقاً أنّ الأموال المادية وحدها هي التي تصلح محلاً للتسليم، بل إنّ الأموال المعنوية أيضاً تقبل التسليم وإن كانت لا تقبل الحيابة، بحيث يتم تسليمها إما من خلال تسليم سندات الحق المتعلقة بها أو من خلال تمكين المستلم من استعمالها والإنتفاع بها من دون أية عوائق؛ وآية ذلك أن المادة ٣٨٤ من قانون الموجبات والعقود تجيز بيع المال المادي والمال المعنوي، كما أنّ المادة ٤٠٤ من قانون الموجبات والعقود تشرح كيفية تسليم المبيع عندما يكون غير مادي أي معنوي، بحيث يمكن أن يكون المال المعنوي محلاً للتسليم.

٤. إنّ المادة ٦٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط في التسليم الإثماني أن يكون ناقلاً للحيابة المادية، بل إنّ أحكامها قد وردت عامة ومطلقة مشترطاً فقط أن يكون الشيء المنقول قد سبق تسليمه إلى المدعى عليه على سبيل الأمانة، والتسليم يصح أن يتناول المادي والمعنوي على السواء.

٥. إنّ الكتم المتمثل بحدود حق المالك والإدعاء بملكية الشيء، يمكن أن يتحقق بشأن المال المعنوي، كذلك الأمر بالنسبة للاختلاس والذي يقوم بكل فعل يباشر به المستلم سلطات

على الشيء لا تدخل إلا في نطاق سلطات المالك، وأيضاً بالنسبة للتبديد المتمثل بالإقدام على التصرف بالشيء من خلال بيعه أو مقايضته أو رهنه....

وحيث، وفي عطف على ما تقدم، فإن المثليات التي تناولتها أحكام المادة ٦٧١ من قانون العقوبات يمكن أن تكون مادية أو غير مادية، ومثال ذلك الأسهم الإسمية، والتي تعتبر أموالاً منقولة معنوية مثلية؛ وحيث إن هذا التوجه قد سلكه الإجتهد الفرنسي الحديث الذي كرس قابلية الأموال غير المادية كمحل لجرم إساءة الأمانة، والمحكمة لا ترى في نص المادتين ٦٧٠ و٦٧١، ووفقاً للتعليل المبسوط أعلاه، أي مانع يحول دون تبني هذه الواجهة في أحكامها؛

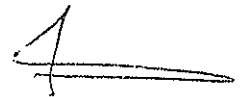
“Le texte d’incrimination précise que la remise doit porter sur des fonds, des valeurs ou un bien quelconque . La jurisprudence est plutôt extensive et inclut toutes choses susceptibles d’appropriation. Il peut s’agir notamment d’un bien corporel ou incorporel dès lors qu’il est susceptible d’appropriation.”

Enc . DALLOZ

Cour de cassation Chambre criminelle, 16 novembre 2011, n. 10-87.866 .

Cour de cassation Chambre criminelle, 19 juin 2013, n. 12-83.031 .

Cour de cassation Chambre criminelle, 16 decembre 2015, n. 14-83.140.





وحيث إنّ التلفزيون لم يكن قائماً قبل إنشاء شركة LBC، بل كان مجرد فكرة لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي قبل إنشاء تلك الشركة، ومن المعلوم أنّ عنصر الزبائن الذي يعتبر الركن الأساسي لقيام المؤسسة التجارية لا يتكوّن بمجرد تجهيز المكان وتزويده بالمعدات، بل يقوم تدريجياً مع بدء النشاط التجاري واجتذابه لعنصر الزبائن حوله، والظاهر لم يتلقَ تلفزيوناً قائماً من القوات اللبنانية، بل إنّّه هو من أسّسه بفضل جهوده وسائر العاملين فيه حتى ازدهر واجتذب حوله الزبائن، وهذا أمر لا تنكره الجهة المدعية التي تقرّ بأنّ الضاهر هو من باشر تشغيل التلفزيون وعمل على تطويره، بعد أن كان مجرد فكرة لم تقترن بالتنفيذ، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على مكتبة الأفلام التي لم تكن بدورها موجودة قبل إنشاء الشركة، بل إنّها قد تكوّنت بنتيجة تشغيل التلفزيون والإنفاق على برامجه، بحيث لا يمكن القول بأنّ التلفزيون ومكتبة الأفلام قد سلّما من الميليشيا أو غيرها إلى الشركة والظاهر، وبانعدام التسليم المسبق ينعدم جرم إساءة الأمانة بشأّهما؛

وحيث، وحتى اذا تجاوزت المحكمة الى اعتبار أن التسليم المسبق متحقق، فإن كتب الضدّ الموقعة من الضاهر والبستاني وتوما لم تنطو على أي التزام بإعادة التلفزيون، بل إنّ هؤلاء قد تعهّدوا بإعادة الأسهم فقط، بمعنى أن ما يُردّ في النهاية ليس التلفزيون أو الموجودات وإنما الأسهم، ما يحمل على الجزم القطعي بأنّ ميليشيا القوات اللبنانية قد أرادت تملك التلفزيون لشركة LBC، وبأنّ قائدها الذي ارتضى انتقال التلفزيون بكل عناصره إلى شركة LBCI، قد شاء بدوره تملك التلفزيون لهذه الأخيرة، معتبراً أن كل الحقوق تتمثل في الملكية التي يدعيها على الأسهم المقيدة على اسم الضاهر؛

وحيث إن ما يعزّز هذا التوجّه هو أنّ المدعية التي تطالب باستعادة التلفزيون ومكتبة الأفلام في إطار الدعوى الراهنة، قد عادت وأقرت بأنّ إدخال مساهمين جدد إلى الشركة وتأسيس شركات تابعة لها قد جاء تلبيةً للشروط المفروضة بقانون الإعلام المرئي والمسموع ولحاجات البث الفضائي وللحفاظ على ملكيتها، بحيث إن مطالبتها باستعادة التلفزيون والتي لا تجد ما يسندها في أوراق الضد، تصطدم بدورها بإمكانية المساس بحقوق سائر المساهمين غير المختصمين في هذه الدعوى، لا سيّما أولئك الذين ساهموا

بأموالهم في زيادة رأسمال الشركة، وفي حال ثبت للجهة المدعية أية حقوق على أسهم الضاهر والبستاني في الشركات المدعى عليها، فإنّ هذا الأمر يؤدي إلى إعادة تلك الأسهم إليها، وتضحى حقوقها محصورة بتلك الأسهم دون موجودات الشركات وأموالها والتي تستقل بها تلك الشركات، وذلك تبعاً لاستقلالية كياناتها وذممها المالية عن أشخاص المساهمين وذممهم، ولا يكون لهؤلاء أية حقوق على أموال الشركات وموجوداتها إلا في حال حلّها؛

وحيث إنّ في غياب التسليم المسبق وانتفاء الإلتزام بالرد فيما يتعلق بالتلفزيون ومكتبة الأفلام، لا يمكن أن يقوم جرم إساءة الأمانة بشأتهما، وقد انتهجت المحكمة هذا المنهج ببحثها، لأن عليها حسم النزاع بصددتها بأقصر السبل، فلا يعود من ضرورة للخوض في غيرها من المسائل المتعلقة بمرور الزمن أو بمدى إمكانية اعتبار المدعية مالكة لهما؛ علماً بأن المحكمة ستتناول الإشكاليات المطروحة بخصوص ملكية المدعية عند بحثها بسائر الأموال المسلّمة إلى الضاهر والتي قد تصلح محلاً لجرم إساءة الأمانة؛

وحيث وفيما يتعلق بالعقارات المسلّمة إلى المدعى عليهما شركتي LBC و LBCI ممثلتين بالمدعى عليه الضاهر، أو فيما يتعلق بسائر العقارات التي تدعي المدعية ملكيتها لها، فإنّ جرم إساءة الأمانة لا يقع إلا على المنقولات، ولا يتناول العقارات، وعلة ذلك هو صراحة نص المادتين ٦٧٠ و ٦٧١ من قانون العقوبات، فالمادة ٦٧٠ اشترطت في موضوعها أن يكون "شيء منقول"، والمادة ٦٧١ اشترطت في موضوعها أن يكون "نقود أو أشياء أخرى من المنليات"، وهذه الأشياء من المنقولات أيضاً، وليست علة ذلك عدم إمكانية تصور وقوع الجريمة إزاء العقارات، فهي متصورة دون شك إزاءها، إلا أنّ الأمر يرتبط بكون عناصر الجرائم تحدد حصراً عملاً بمبدأ شرعية الجرائم، بحيث لا يمكن التوسع في تطبيقها؛

وحيث في غياب المال المنقول، لا يمكن أن يقوم جرم إساءة الأمانة ولا جرم السرقة، ولكن يبقى من واجب المحكمة التثبت مما إذا كان فعل المدعى عليهم في هذا الخصوص يقع تحت طائلة التجريم بموجب النصوص الأخرى، بما فيها جرم الإحتيال الذي يمكن وقوعه بخصوص العقارات؛

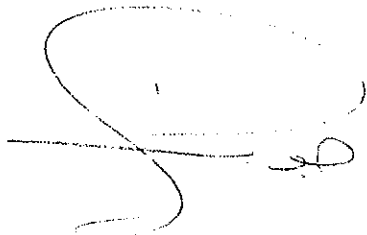
وحيث إن الضاهر لم يناور ليعيب إرادة فيحملها على التسليم بخصوص عقاري فتقا وعقار أدما وعقار البوار، أما بخصوص سائر العقارات، فإنّ المدعية تطالب باستعادتها بذريعة ملكيتها لكل أموال شركة LBCI والشركات التابعة، ولم يثبت أنّ تلك العقارات قد سلّمت من المدعية أو أنّها ترافقت مع أية مناورات احتيالية مورست على المدعية أو على أي من الكيانات التي تدعي الوحدة معها، مع التأكيد على أنّ المناورة المنصوص عليها في البند الثالث من الفقرة الثانية من المادة ٦٥٥ ليست جرماً بحد ذاتها، بل هي مناورة كغيرها ينبغي ان تحمل على تسليم المال بإرادة معينة؛

وحيث إن الوقائع الثابتة أعلاه تبين أنّ المدعى عليه الضاهر قد يكون في أسوأ الأحوال، قد نكل عن تنفيذ موجباته العقدية فيما يتعلق بكل الأموال المذكورة أعلاه، وهذا، وبغض النظر عن حسنه أو سوءه، إذ لا علاقة لذلك بعناصر الجرائم المحددة حصراً عملاً بمبدأ شرعية الجرائم، غير مجرم سناً لما هو مبسوط أعلاه، ويتيح فقط المساءلة أمام المرجع المدني- هذا إن اعتبرت المدعية صاحبة حق على تلك الأموال في ضوء سائر الإشكاليات المثارة بخصوص مدى إمكانية اعتبار المدعية مالكة لأموال الميليشيا المنحلّة قبلها، والتي ستتناولها المحكمة لاحقاً عند بحثها لعناصر الجرم فيما يتعلق بالأموال القابلة لأن تكون محلاً لجرم إساءة الأمانة؛

وحيث، وفيما يتعلق بأسهم الشركات المدعى عليها، وباستثناء شركتي LBC وLBCI، فإن تلك الأسهم لم يتوافر بشأنها عنصر التسليم الإجمالي المسبق، بحيث ينعلم بشأنها جرم إساءة الأمانة لانتفاء أحد أركانها؛

وحيث فيما يتعلق بأسهم شركة LBC التي إئتمن عليها الضاهر والبستاني والمعدات والمفروشات والسيارات، والمقصود هنا بالمعدات والمفروشات والسيارات هي فقط تلك التي مولتها ميليشيا القوات اللبنانية وسلمتها للضاهر أو لشركة LBC، والمذكورة بالتالي في عقد التفريغ المؤرخ في ١٩٩٢/٦/٣٠، دون سواها من المعدات والمفروشات التي قد تكون شركة LBCI قد اشترتها من عائلاتها، وعلّة التفريق بين تينك المعدات، هي أنّ الأولى فقط قد تصلح أن تكون محلاً لجرم إساءة الأمانة بفعل تسليمها من ميليشيا القوات اللبنانية التي تدعي المدعية وحدتها معها، في حين أنّ الثانية ينعلم بشأنها جرم إساءة الأمانة لانتفاء شرط التسليم المسبق والذي ينعلم بغيابه جرم إساءة الأمانة، وإن كانت تصلح للمدعاة بشأنها مدنياً فيما لو تبين وجود أية حقوق للمدعية بشأنها، علماً بأن المعدات والمفروشات وخلافها التي لم تكن محلاً للتسليم، أي التي تملكها شركة LBCI من خلال شرائها من عائلاتها، هي ملك هذه الشركة، وفي حال قضي بأية حقوق للجهة المدعية على أسهم تلك الشركة، فإن تلك الملكية تقتصر على الأسهم دون الموجودات، على حد ما سبق أعلاه؛

وحيث يقتضي في هذا الصدد التطرق لكلّ المسائل المطروحة على بساط البحث تمهيداً للتثبيت بما إذا كان المدعى عليهم قد ارتكبوا الجرم المنسوب إليهم فيما خص الأسهم الإسمية العائدة لشركة LBC والمعدات والمفروشات والسيارات المذكورة في عقد التفريغ؛



وحيث يتعيّن أولاً الفصل في مسألة ملكية تلك الأسهم، وتحديد هوية المالك الحقيقي للمعدات والمفروشات والسيارات المشمولة بعقد التفريغ، في ضوء ثبوت تمويلها من مال الصندوق الوطني الذي كان تابعاً لميليشيا القوات اللبنانية، وفي ضوء مطالبة المدعية بما إنطلاقاً مما تدعيه من وحدة كيانها مع الميليشيا القائمة قبلها، وفي ضوء الظن بالمدعى عليهم بالإستناد إلى عدم إعادتهم لها؛

وحيث إنّ كل القرارات السابقة الصادرة في الدعوى عن المحكمة بهيئة سابقة، وعن المرجع الإستئنافي، وعن المحكمة العليا بوصفها المرجع الأعلى ضمن قضاء الحكم، والتي انتهت إلى تكريس صفة المدعية لم تفصل في مسألة ملكيتها للأموال المدعى بإساءة الأمانة بها، كما لم تتطرق لمسألة الوحدة ما بينها وبين الميليشيا المنحلّة قبلها، ولا لمسألة تمتع الميليشيا بالشخصية المعنوية، وما قضى به في مرحلة التحقيق لهذه الناحية لا يقيد البتة هذه المحكمة في الحلول التي تنتهي إليها قناعتها، علماً بأنّ ما ذهبت إليه محكمة التمييز بقرارها رقم ٢٠١٢/٣٠٦ الصادر في مرحلة التحقيق الإستئنافي، لناحية عدم جواز التمسك بمقولة وجوب الفصل بين ميليشيا القوات اللبنانية وبين حزب القوات اللبنانية الحائز على العلم والخبر في عام ١٩٩١، واعتبارها هذا الأمر كناية عن محاولة غير منطقية لفصل الحزب عن الجذور والقواعد الشعبية التي انبثق منها، لم يرد في إطار بحثها الدفع بعدم الصفة الذي بات ملزماً للمحكمة تبعاً لما ذهبت إليه محكمة التمييز في مرحلة الأساس، والذي فصلته محكمة التمييز في قرارها المذكور بمعزل عن تمتع ميليشيا القوات اللبنانية بالشخصية المعنوية، بل إنه ورد في القرار المشار إليه بمعرض بحثه لمسألة مرور الزمن التي سبق وأن بيّنت المحكمة أنها غير ملزمة به لكونه صادراً في مرحلة التحقيق الإستئنافي ولم يُفصل به لغاية تاريخه في مرحلة الأساس؛

وحيث إنّ ملكية الأسهم الإسمية في شركة LBC وفقاً للأوراق هي للضاهر وتوما والبستاني، ووفقاً لأقوال المدعية وإقرار المدعى عليهما الضاهر والبستاني هي لميليشيا القوات اللبنانية؛

وحيث إنّ ملكية المعدات والسيارات والمفروشات وفقاً للأوراق كانت في الأساس لشركة المؤسسة اللبنانية للإرسال، تمّ انتقلت بموجب عقد التفريغ المؤرخ في ١٩٩٢/٦/٣٠ إلى شركة المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشيونال؛

وحيث غني عن البيان أن ملكية أي مال بالمطلق، وباعتبارها حقاً من الحقوق العينية الأصلية، لا تثبت تلقائياً ولا تتوقف على أقوال الفريقين أو على تعاملهما مع بعضهما البعض على أساس كونه ملكاً